إشكاليات تنمية مدينة ستون تاون في زنجبار تنزانيا
تجربة اليونسكو وتحدياتها في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٦

Problems of developing Stone Town in Zanzibar, Tanzania (UNESCO's Experience and Challenges 2016-2000)

أ.د. أحمد عبد الدايم محمد حسين

Prof. Ahmed Abdel Dayem Mohammed Hussein

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ
بكلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة

Professor of Modern and Contemporary History and Head of the Department of History at the Graduate School of African Studies Cairo University

ahmedabdeldaim210@hotmail.com

المستخلص

يعد موضوع « اشكاليات تنمية مدينة ستون تاون في زنجبار تنزانيا.. تجربة اليونسكو وتحدياتها في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦ « جديدا في طرحه، فلم تكن هناك أي دراسات سابقة تناقش مسألة تنمية هذه المدينة واشكاليات تجربة منظمة اليونسكو في تطويرها. فبالنظر لتلك الوثائق الصادرة عن لجنة التراث العالمي ومناقشاتها لتحديات التنمية في مدينة ستون تاون، نجد أنَّ شكاوى اليونسكو تنحصر في عدم قيام الحكومة التنزانية بواجباتها المتفق عليها سلفًا، بسوء حفظ المباني التاريخية، وعدم إخلاء المعرض منها لخطر الانهيار، وعدم معالجة حركة المرور. ناهيك عن عدم فعالية هيئة مراقبة التنمية الحضرية في تحسين آليات التصاريح وتعزيز الرقابة على الممتلكات وفي المنطقة العازلة. فضلًا عن وجود تعارض بين سلطة مدينة ستون تاون ومجلس بلدية زنجبار. وجاء اعتراف حكومة تنزانيا عام ٢٠١٧ بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية وبنزاعات السلطات الإدارية المختلفة، وعدم تنفيذ مراقبة عملية التنمية، ليشكل بيت القصيد في تحديات التنمية التي تطلبها تنزانيا. وعلى هذا يهدف الموضوع إلى رصد خطة التنمية المستدامة لمدينة ستون تاون واشكالياتها، والمعوقات التي أخرت اليونسكو في إنجاح تجربتها. مستفسرة عن الأسباب الحقيقية التي عطلت المشروع؟ وكيف يمكن تلافيها في المستقبل؟ وفي هذا الإطار قسمت الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة:-أولًا- الخلفية التاريخية لمسار التنمية فيستون تاون في المدة من ١٩٢٣-١٩٩٩.ثانيًا- ملف تنمية ستون تاون

في أوراق اليونسكو عام ٢٠٠٠. ثالثًا- تجربة اليونسكو ومعوقات التنمية في المدينة ٢٠٠١-٢٠١٨. رابعًا-إشكاليات الحل ومستقبل التجربة.

Abstract

The Topic “Problems of Developing Stone Town in Zanzibar,Tanzania … UNESCO’s Experience and Challenges in the period 2000-2016” is new in its proposal, as there were no previous studies discussing the issue of developing this city and the problems of UNESCO’s experience in developing it. Looking at those documents issued by the World Heritage Committee and its discussions of development challenges in Stone Town, We find that UNESCO’s complaints are limited to the Tanzanian government’s failure to perform its previously agreed upon duties, with poor preservation of historical buildings, failure to vacate the exhibition from them at risk of collapse, and no traffic is handled. Not to mention the ineffectiveness of the Urban Development Authority in improving permit mechanisms and strengthening control over property and in the buffer zone. In addition, there is a conflict between

Stone Town City Authority and Zanzibar City Council. The Acknowledgment by the Tanzanian government in 2017 of insufficient Human and Financial Resources and the disputes of the various Administrative Authorities, and the failure to implement monitoring of the development process, constituted the bottom line in the development challenges that Tanzania demands. Accordingly, the topic aims to monitor the sustainable development plan for Stone Town, its problems, and the obstacles that delayed UNESCO in the success of its experiment. Inquiring about the real reasons that delayed the project? How can it be avoided in the future? In this context, the study was divided into Four main Axes: First – The Historical Background of the development path in Stone Town in the period from 1923-1999. Second – The Stone Town development file in the UNESCO Papers in 2000. Third – The UNESCO Experience and the Obstacles to development in the city 2001-2018. Fourth – Problems of the Solution and the future of Experience.

المقدمة

كثيرون يظنون أنَّ مجرد قبول إحدى المؤسسات الدولية للمشاركة في تنمية إحدى البلدان الأفريقية هو غاية المنى، وقمة النجاح. لكن تجربة اليونسكو في تنمية مدينة ستون تاون Stone Town في زنجبار تنزانيا، يخيب هذا الظن ويحبط الأمل. فتلك المدينة التي تقع على الساحل الغربي لجزيرة زنجبار، هي المدينة الرئيسة في زنجبار، منطقة الحكم الذاتي التابعة لدولة تنزانيا، تلك التي كانت هي مركز الحكم لشرق أفريقيا ووسطها طيلة القرن التاسع عشر. ورغم أنَّ هندستها المعمارية تعود لذلك القرن، إلّا أنَّها تعكس تأثيرات ثقافية متنوعة، سواحلية وعربية وفارسية وهندية وأوروبية. الأمر الذي أهل لإدراجها في لائحة التراث العالمي في منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٠. لكن يبدو أنَّ الخلفية التاريخية لبدايات عملية التنمية بها، هي التي تسببت في تأخير إنجاز تجربة اليونسكو في تنميتها منذ سنة ٢٠٠٠ وحتى الآن. وحينما ساءت حالتها بعد اتحاد زنجبار وتنجانيقا في دولة تنزانيا، حلت يد الإهمال في كل مكان فيها. غير أنَّ انتباه الحكومة التنزانية لأهميتها وإمكانياتها في خطة التنمية الكلية، وقدرتها على أن تدر دخلًا كبيراً للدولة، جعلها تتقدم بملف لمنظمة اليونسكو في ديسمبر عام ٢٠٠٠، تطلب مساعدتها في خطتها لتنمية المدينة تنمية مستدامة. قدمت فيه توصيفًا للمنطقة المراد تنميتها، وخلفية تاريخية عنها، وتحدثت عن أهمية تطويرها، والأشغال التي جرت لمبانيها التاريخية، مشيرة للأهداف والوسائل وطبيعة المراقبة، والأدوات

والتشريعات والمخصصات والإدارة الخاصة والحكومية، والخطط المقترحة للملكية، وخطة المحافظة عليها، وخطة استخدام الأرض في مجلس بلدية زنجبار، وخطة السياحة، ومصادر التمويل وتدريب الخبرات، وخطة إدارة الأملاك والتدوير وتحسين البنية التحتية. ووافقت اليونسكو على الطلب، وتم الاتفاق على كل شيء، وبدأت تصدر تقارير منذ عام ٢٠٠١ عن طبيعة التقدم الحادث في المدينة، والمعوقات المحلية لعملية التنمية.

ويعد الموضوع جديدا في طرحه، فلم تكن هناك أي دراسات سابقة تناقش مسألة تنمية هذه المدينة واشكاليات تجربة منظمة اليونسكو في تطويرها. فبالنظر لتلك الوثائق الصادرة عن لجنة التراث العالمي ومناقشاتها لتحديات التنمية في مدينة ستون تاون، نجد أنَّ شكاوى اليونسكو تنحصر في عدم قيام الحكومة التنزانية بواجباتها المتفق عليها سلفاً، بسوء حفظ المباني التاريخية وعدم إخلاء المعرض منها لخطر الانهيار، وعدم معالجة حركة المرور. ناهيك عن عدم فعالية هيئة مراقبة التنمية الحضرية في تحسين آليات التصاريح وتعزيز الرقابة على الممتلكات وفي المنطقة العازلة. فضلاً عن وجود تعارض بين سلطة مدينة ستون تاون ومجلس بلدية زنجبار. وجاء اعتراف حكومة تنزانيا عام ٢٠١٧ بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية وبنزاعات السلطات الإدارية المختلفة، وعدم تنفيذ مراقبة عملية التنمية، ليشكل بيت القصيد في تحديات التنمية التي تطلبها تنزانيا. وعلى هذا يهدف الموضوع إلى رصد خطة التنمية المستدامة لمدينة ستون تاون واشكالياتها، والمعوقات التي أخرت اليونسكو في إنجاح تجربتها. مستفسرة عن الأسباب الحقيقية التي عطلت المشروع؟ وكيف يمكن تلافيها في المستقبل؟ وفي هذا الإطار قسمت الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة:-

أولًا– الخلفية التاريخية لمسار التنمية في ستون تاون في المدة من ١٩٢٣–١٩٩٩.

ثانيًا– ملف تنمية ستون تاون في أوراق اليونسكو عام ٢٠٠٠.

ثالثًا– تجربة اليونسكو ومعوقات التنمية في المدينة ٢٠٠١–٢٠١٨.

رابعًا– إشكاليات الحل ومستقبل التجربة.

أولًا– الخلفية التاريخية لمسار التنمية في ستون تاون في المدة من ١٩٢٣–١٩٩٩:–

حينما تشاهد مدينة ستون تاون، العاصمة التاريخية لجزيرة زنجبار، ستجد نفسك أمام متحف تاريخي قديم في الهواء الطلق، تدخل في متاهة الشوارع التاريخية والأزقة المتعرجة، والمساجد الرائعة والهندسة المعمارية العربية الأصيلة. وتلاحظ التأثيرات الفارسية والهندية والأوروبية أيضاً في المباني العتيقة [١]. إذ تعد المدينة نتاج لتطور الحضارة السواحيلية المشبعة بروح الثقافة العربية، والعديد من التيارات الثقافية الاخرى، وعلامة على التحولات الاقتصادية البحرية. والمشاهد للجمارك، والهندسة المعمارية، والموسيقى، والطقوس يرى تاثيرها ليس على طول ساحل شرق أفريقيا فقط، بل في أجزاء كبيرة من أفريقيا الشرقية وجنوبها ووسطها. إذ خلق التقاء الثقافات والأديان المختلفة في بيئة حضرية فريدة نتيجة تأثيرات الحضارة العمانية والهند وشرق أفريقيا وأوروبا، ناهيك عن ولوج مشاهير المستكشفين الأوروبيين أمثال فاسكو داجاما، وليفينجستون وسبيك وستانلي

وبيرتون وغيرهم [٢]. وتظهر الخرائط المرفوعة لليونسكو التطور الذي حدث لمدينة الحجر منذ عام ١٨٤٩وأنها تغطي مساحة سطحية تقدر بـ ١٢٥ هكتار، تتألف من الجزء المبني من الحجر والمناطق المفتوحة على طول حدودها الشرقية، والجزء الأكبر من شارع داراجاني، بإجمالي مساحة قدرها ١٦٠٠ هكتار[٣]. واضح أحد التقارير المرفوعة لليونسكو عام ١٩٩٩ أن ٣٢٪ من المباني التاريخية في المدينة مستمدة من النماذج الهندية، و ٢٥٪ من النماذج العربية. أما البقية، فهي إما «تقليدية»غير مصنفة، أو معاصرة بنيت خلال عقد الستينيات في القرن العشرين. وهى غير مبنية بالحجر، وليست على نمط الشوارع المتعرجة الضيقة الناتجة عن المباني غير المخطط لها، من منازل ومحلات تجارية. وهناك عدد قليل من الأماكن العامة المفتوحة، والعديد من المنازل التي لها أماكن مغلقة خاصة بها. اما مواد البناء الرئيسية فهي تتمثل في الجير السميك، ثم الجص والجير المغسول. وتتكون العمارة المحلية بشكل رئيسي من طابقين، مع غرف ضيقة طويلة، تطل على فناء مفتوح مرفوعة على أعمدة من أشجار المنجروف لدعم السقوف الحجرية الضخمة [٤].

وجدير بالذكر أنَّ تطوير المدينة بدأ في القرن ١٩، إذ أشار أحد التقارير المرفوعة لليونسكو أنَّ التنمية الحضرية قد بدأت في عهد السلطان برغش ١٨٧٠–١٨٨٨. إذ سعى لمحاكاة ما رآه في الهند عند نفيه سنة ١٨٦٠، وفي أوروبا خلال زيارته لبريطانيا عام ١٨٧٥فاظهره في بناءه لبيت العجائب، من خلال توفير المياه المنقولة بالأنابيب للمدينة. وجاءت المرحلة النهائية من التنمية المعمارية عندما أصبحت زنجبار محمية بريطانية عام ١٨٩٠. حيث تأثر المهندس المعماري جون سنكلير،

بالميزات المستمدة من العمارة الإسلامية في اسطنبول والمغرب. غير أن الإدارة الاستعمارية البريطانية أدخلت لوائح بناء صارمة، ووسعت من نطاق الخدمات العامة. وأصدرت تدابير للتخطيط الحضري منذ عقد العشرينيات من القرن العشرين. وحينما زاد النشاط التبشيري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر دخل أيضاً الفن القوطي لزنجبار، ببناء الكاتدرائيات الأنجليكانية والكاثوليكية الرومانية (٥). على هذا تعايشت كل الانماط المعمارية والفنية، العربية والهندية والاوروبية، مع بعضها البعض لتكمل الخصوصية الحضارية للمدينة وتفردها.

من هنا، فإنه منذ إنشاء ستون تاون في بدايات القرن ١٩ وحتى عام ١٩٦٤، كان الحافظ عليها يتم بطريقة تقليدية. وحين أجرى المخطط والأثري البريطانى هنرى فوجان لانكستر، أول دراسات عن زنجبار، ووضع أول خطة لتحسينها سنة ١٩٢٣، تتابع الأمر في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، إذ أنشئت لجنة تخطيط المدينة بهدف تحسينها وتجميلها. وعندما ظهرت تكنيكات بناء جديدة، وأشكال غريبة للمباني الحكومية والأهلية في عقد الخمسينيات، قام مجموعة من المخططين البريطانيين بإعداد خطة لتقليل سكانها سنة ١٩٥٨ بهدف تقليل استخدام الأرض، وتشجيع الناس على التحرك منها، وتم انجاز ٥٠٪ من الخطة بالفعل. غير أن قيام ثورة ١٩٦٤ والتغييرات الاشتراكية التي جرت على آثارها، جعل المدينة مستباحة من قبل الأفريقيين اليائسين، والفقراء المعدمين، ممن لا يدركون أهمية المدينة التاريخية وطبيعتها، فتضاعف عدد قاطنيها فجعلوها تبدو كمدينة أشباح. فالاضطرابات السياسية التي أعقبت الثورة، اضطرت العديد من أصحاب العقارات العرب إلى الفرار من البلاد، فسكنها مهاجرون من

الارياف أوضاعهم سيئة[٦]. إذ ترك العديد من أثرياء التجار العرب والهنود البلاد، وتخلوا عن منازلهم الجميلة ومبانيهم التجارية. فتدهورت على يد المهاجرين الجدد نتيجة نقص الصيانة. وحين تم إدخال اساليب معاصرة ومواد لا تنسجم مع المباني التاريخية في عقد الثمانينيات أثر هذا خطة التطوير، حتى نشأت هيئة الحفظ والتنمية في ستون تاون عام ١٩٨٥ ليصبح من أهم وظائفها هو تنسيق أشكال المباني. بهدف المحافظة على مدينة الحجر بطابعها التاريخي [٧].

وبعد ثورة ١٩٦٤ أحللت الحكومة محل العرب والهنود، مواطنين مهاجرين من منطقة نجامبو ومن الأرياف ومن جزيرة بمبا. وحينما حدثت زيادة كبيرة في عدد السكان، أصبحت المساكن لا تستوعب الأعداد. وبالتالي أهمل النموذج القديم في الحفاظ على مدينة ستون تاون، وانتشر البناء العشوائي فيها، وزادت الحكومة الاشتراكية من بناء المباني في عقدي الستينيات والسبعينيات، وتوسعت في نشاط البناء في المدينة. وفي المدة من ١٩٨٠-١٩٨٢ جرى عمل خطة جديدة لاستخدام الارض من قبل مجموعة من مخططي المدن الصينية. وتمت الموافقة عليها من قبل المجلس الثوري سنة ١٩٨٥. إذ اعتمد التخطيط الحضري لزنجبار على أسس تشريعية حتى عام ٢٠٠٠. خلاصتها عدم اعتمادها على ستون تاون بشكل خاص، بل على التوسع في المناطق الخارجية، ونقل الناس من المدينة التاريخية الى مناطق اخرى يتم التوسع فيها. ومع هذا لم يتطور هذا الامر قيد أنملة، فرغم تركيز الخطة الرئيسية على المحافظة على المنطقة التاريخية إلّا أن إجراءات المحافظة الخاصة لم تتقدم بعمل مشروعات لإعادة توطين السكان. وحينما وصلت الأمور

في عقد السبعينيات ان حل التدهور بعدد من المباني التاريخية، ركزت الحكومة جهدها على الحفاظ على ستون تاون، وأعلنت ست بنايات تاريخية تحت عناية وزارة الثقافة والرياضة سنة ١٩٧٩. واعترفت بمغزى الإرث المتفرد للمدينة، وقررت الحفاظ عليها ككل وتنميتها، فأنشئت منذ سنة ١٩٨٥ جهاز للتنسيق والتعاون في التخطيط وأنشطة البناء خاص بالمدينة. الخلاصة أن التحرك الحكومي التنزاني بدأ حينما بلغ سكانها حوالى ١٦،٠٠٠ نسمة، بنسبة ٨,٢٪ من سكان مدينة زنجبار، وانحصرت ٦٠٪من عقاراتها في عقارات تجارية وسكنية، والنسبة الباقية كانت كمباني دينية، كنائس ومساجد وأسواق ومكاتب ومدارس ومستشفيات(٨). وبالتالي كان التحرك الحكومي بهدف إنقاذ المدينة من الضياع، فطلبوا المساعدة الدولية من اليونسكو للمحافظة عليها وتطويرها تطويرا شاملاً ومستداماً.

ثانيًا- عرض ملف تنمية ستون تاون على اليونسكو عام ٢٠٠٠:-

عرفنا من قبل أن انتباه دولة تنزانيا لأهمية ستون تاون جعلها تهتم بتطويرها وتنميتها اعتمادا على مواردها، لكن يبدو انه لم يكن بمقدور حكومة تنزانيا أن تتحمل الأعباء المالية والفنية لهذا الأمر. إذ تشير إحدى وثائق اليونسكو بأن دولة تنزانيا استعدت منذ ١٨ يونيو ١٩٩٩ لتقديم ملف متكامل لليونسكو حول تنمية مدينة ستون تاون، لكن لم تقدمه بالفعل إلّا في ديسمبر عام ٢٠٠٠. وفي هذا الملف طلبت مساعدتها في خطتها لتنمية المدينة والمحافظة عليها بمناطقها التسعة ماليندي الشمالية وماليندي الجنوبية وكيبوندا وفورودهاني وشانجاني ومكونازيني وداراجاني وفوجا وفوجا الجنوبية (٩). وشمل هذا الملف توصيفاً للدولة والمدينة والمنطقة

المراد تنميتها وخريطة لها وتاريخ التنمية فيها وخلفية تاريخية عنها وعن أهميتها والأشغال التي جرت في بيت العجائب والمستشفي الصحي والكاتدرائية الأنجلكانية ومنزل تيبوتيب ومسجد بمبارا مالندي والمقبرة الملكية والحمامات الفارسية، عارضة أشكال وتواريخ القياسات الحديثة للأملاك، ومفاوضات الدولة حولها، والأهداف والوسائل والأدوات والمعلومات والتمويل والمخصصات وإدارة المؤسسات الحكومية والخاصة والحالة التشريعية والوكلاء والسلطة الإدارية ومستوى التدريب والخطط المقترحة للملكية، وخطة المحافظة على ستون تاون، وخطة استخدام الأرض في مجلس بلدية زنجبار، وخطة السياحة ومصادر التمويل ومستوياته، سواء التمويل المباشر أو الدعم الفني، ومصادر تدريب الخبرات وخطة إدارة الأملاك والأهداف المعلنة ومستوى الموظفين. وتطرقت لموضوع المراقبة وأرسلت وثائق مصورة ونسخاً من خطط إدارة المواقع والأخرى المرتبطة بها، كخطة استخدام الأرض وخطة التنمية وخطة التدوير وخطة تحسين البنية التحتية. وانتهت ببعض المصادر التي رجعت لها في التفاصيل العمرانية والتراكمات التاريخية، تلك التي تجعل من مدينة الحجر زنجبار مؤهلة لأن تدخل ضمن التراث الإنساني المحفوظ باليونسكو. مشيرين بأن المواد الأولية التي عمرت بها المدينة هي ليست من الحجر الصلب، وإنما من حجر المرجان البحري ومن النحت بالخشب. وبأن سحر المدينة لا يقتصر على عمرانها فقط، بل تعج بالأسواق السمكية والثمار والفواكه الإستوائية، وأسواق القماش المطرز بأجمل الألوان(١٠).

واستعرض التقرير التنزاني المرفوع لليونسكو خلفية تاريخية عن ستون تاون، وتبادلها التجاري وتفاعلها مع القيم الإنسانية عبر منطقة ساحل

شرق أفريقيا، وفي إنتاج الثقافة السواحلية. وبأن مدينة الحجر قد بنيت من خلال المزج بين الأفكار المستوردة والمحلية. واستندت الحكومة التنزانية في طلبها على المادة الأولى من اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢، وعلى التنوع الثقافي التاريخي للمدينة [١١]. وفي قائمة أهم معالم المدينة، قدمت في ملفها الحصن القديم باعتباره أول كنيسة برتغالية بنيت في المكان سنة ١٧١٠. إذ استخدمه العرب كحصن لهم في القرن ١٨ وكمقر لحراسة سلاطين البو سعيد من البلوش. مشيرة بأنه يقع خلفه سوق الخضروات والفاكهة القديم، ومقر قوة السيوف. وأنه في سنة ١٩٢٨ اتخذ مقرا لشركة سكة حديد بوبوبو، قبل أن يصبح نادى السيدة[١٢]. ذاكره بواباته المربعة وأبراجه الأربعة، وأنه أصبح مركزاً ثقافياً منذ نهاية القرن العشرين [١٣].

بعدها تعرض التقرير لبيت العجائب الذي بناه السلطان برغش عام ١٨٨٣ للاستخدام الاحتفالي، مشيرا بأنه من تصميم مهندس بريطاني، وأنه فريد من نوعه في شرق أفريقيا، من حيث الخصائص المعمارية؛ والشرفات المزينة والغرف المجهزة بأرضيات من خشب الساج وألواحه، وأن أبوابه المنحوتة تكسوها نصوص مذهبة من القرآن الكريم. وأنه أصبح مكتباً حكومياً، يضم متحفا للتاريخ والثقافة السواحلية. مشيراً لحالة الحفظ الضعيفة[١٤]. متطرقاً لتسميته واستخدامه كمقر لاثنين من السلاطين الذين جاءوا بعد وفاة السلطان برغش، قبل انهيار جزء منه في إحداث سنة ١٨٩٦ حينما تعرض لقصف الأسطول البريطاني فيما هو معروف بأقصر حرب في التاريخ. وأنه أعيد بناؤه وتحول إلى مقر حكومي[١٥]. وعرض بعدها لحالة المستوصف القديم، وأنه تم تصميمه من قبل أثرياء الطائفة الإسماعيلية للاحتفال باليوبيل الذهبي للملكة البريطانية فيكتوريا عام

١٨٨٧، وأنه بُني بإسلوب أنجلو هندي. بعدها تطرق لكاتدرائية القديس يوسف الكاثوليكية الرومانية، تلك التي بنيت عام ١٨٩٦، بنمط روماني فرنسي، حسبما خطط المهندس المعماري نوتردام دي مرسيليا لكاتدرائية ذات قبة مثمنة، واثنين من الأبراج. بعدها قدم للكنيسة الأنجليكانية، وأنها أقيمت كنصب تذكاري احتفالاً بإلغاء تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار عام ١٨٧٣، وأنها بنيت كمزيج بين الفن القوطي والإسلامي. وواصل الملف حديثه، بعرض مسجد مالينديي بامنارا، وأنه مسجد سني بني عام ١٨٣١ من قبل محمد عبد القادر المنصابي، المدفون رفاته أمام المحراب. وأن مئذنته أقدم بكثير من المسجد. متطرقاً للمقبرة الملكية المجاورة لقصر بيت الساحل، وأنها بدأت رسميا من قبل السلطان ماجد ١٨٥٦-١٨٧٠ بعد انتهاء اعتراضات طائفة الإباضية، الذي ينتمي إليه البيت الملكي. وأنها تحتوي على مقابر عدد من أفراد البيت الملكي [١٦]. بعدها عرض لبيت تيبوتيب، والذي قدمته بشهرته كأكبر تاجر عاج ورقيق عبر المنطقة الممتدة من الكونغو للهند [١٧]. مستعرضاً الحمامات الفارسية، وأنها عبارة عن مجموعتين، المجموعة القديمة ثم المجموعة الحديثة التي بُنيت في عهد السلطان برغش [١٨].

وتحت عنوان الإدارة والحماية، استعرض الملف الوضع القانوني الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في زنجبار، وأنه محكوم بقانون الحفاظ على الآثار القديمة لسنة ١٩٤٨، والذي ظل باقيا حتى صدر قانون الهيئة الإنمائية لعام ١٩٩٤. حين أعطى ذلك القانون صلاحيات واسعة لوزير الحكومة المحلية بموجب قانون تخطيط المدن الصادر سنة ١٩٥٥. وبما أن ستون تاون هي جزء من زنجبار، وبالتالي فأنها تابعة لبلدية زنجبار

وتشريعاتها في الحيازة والأرض. وتتداخل فيها وزارة المياه، والبناء، والطاقة والأراضي والمتاحف. فالميناء وما يرتبط به مباني، مملوك لسلطة موانئ زنجبار، في حين يملك المجلس البلدي لزنجبار جميع الأماكن المفتوحة والعامة، والسوق، والصرف الصحي. وتقع بعض المباني، ولاسيما المساجد والمقابر، وبعض المباني التجارية والخاصة، في عهدة لجنة ائتمان الوقف. وقد وضعت خطة المحافظة على ستون تاون بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ وأصبحت تعمل على تنفيذ قانون عام ١٩٩٤. ودخلت خطة استخدام الأراضي البلدية حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٥. وباعتبار أن ستون تاون هي جزء من بلدية زنجبار، بالتالي عرضت الحكومة بأنه جرى وضع خطة شاملة للسياحة في زنجبار، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمدينة بين المراكز السياحية الأخرى في زنجبار. وانشئت هيئة المحافظة على ستون تاون وتنميتها (ستدا STCDA) لتؤدي دوراً تنسيقياً وإشرافياً، فيما يتعلق بحفظ جميع الممتلكات وصيانتها، ولتتعامل مباشرة مع أصحاب القطاع الخاص. وأن الوزارات ولجنة ائتمان الوقف تولت تنفيذ الأعمال وفقا لخطة الحفظ. وذلك بعد أن قسمت المنطقة التاريخية إلى عدة مناطق، لكل منها مفتش مكلف بمعالجة المسائل المتعلقة بجميع الممتلكات، العامة والخاصة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمعالم الأثرية، فإن مسؤولية الرصد وقعت على إدارة المحفوظات والآثار والمتاحف. اما تطوير الأراضي وتسجيلها فوقع العبء على لجنة الأراضي والبيئة، التي تعمل بتوصيات من ستيدا (١٩).

وفيما يتعلق بالحفظ والصيانة، عرض الملف لما حدث بعد ثورة ١٩٦٤ وهجرة أصحاب المباني التاريخية الأكثر أهمية، وكيف أصبحت حالة حفظ

الآثار والمباني سيئة للغاية. وأن هيئة تنمية ستون تاون قد نشأت لتصحيح هذا الوضع المؤسف. وأن عدد من أعمال الترميم كان ممكنا منذ ذلك الوقت، لأنه كان يمول من بيع ممتلكات مملوكة للحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان يعمل بين عامي ١٩٨٩– ١٩٩٢. ومع ذلك، اعتمدت هيئة تنمية ستون تاون على نفسها من التبرعات، لتعزيز العمل، وعلى الدعم الذي كانت تقدمه مؤسسة الأغاخان الائتمانية♥. وأن ذلك كان غير كاف. بل كان له تأثير سلبي على المساحات المفتوحة، وعلى النسيج الحضري التاريخي العام، وعلى المباني التاريخية العامة. حيث كان يجري استخدام المواد التقليدية رغم منافسة المواد الحديثة والتصاميم والتقنيات [٢٠].

وفيما يتعلق بتقييم الإجراء الذي اتخذه المجلس الدولي عقب زيارة بعثة خبرائه لمدينة ستون تاون في يناير ٢٠٠٠، نجد أنه أشاد بالمواصفات الرائعة للمدينة، وأنها مثال للتنوع الثقافي والتأثيرات المتبادلة بين العربية والهندية والأوروبية والسواحيلية، وأنها تشكل وحدة ثقافية حضرية فريدة من نوعها في هذه المنطقة. مقارناً إياها بعدد من المدن الساحلية، كومباسا وكيلوا ولامو وباجامويو، مقرا بأنه لا يمكن لأي مدينة أن تقارن بها. فحافظت على أعلى نسبة من المباني التاريخية مقارنة بالآخرين، بل ظلت لديها وظيفة إدارية واقتصادية هامة. لهذا عبّر المجلس الدولي عن قلقه إزاء الجهات العديدة التي تشارك في إدارة وحفظ مدينة الحجر، بما يعنى وجود غموض وازدواجية في المسؤولية. واقترح أن يقوم المدعي العام بعقد اجتماع لجميع أصحاب المصلحة، من أجل التوضيح وإنشاء خطوط اتصال فعالة وتحمل المسؤولية التنفيذية. مقترحاً على لجنة التراث

العالمي أن تطلب إلى حكومة تنزانيا أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز كل سنة أو سنتين. داعياً إياها بدراسة مشاريع أخرى قابلة للمقارنة قد حققت نجاحا. مثل تجربة الصندوق الثقافي المركزي في سري لانكا، الذي عمل في اثنين من المدن التاريخية، جالي وكاندي، وهي حالات مماثلة لحالة ستون تاون. معترفاً بأهمية مدينة الحجر كأفضل بلدة تجارية ساحلية. موصياً بأن يتم إدراجها في قائمة التراث العالمي على أساس المعيار الاولي والثاني من معايير اللجنة التي تركز على أنها مثال للتنوع الثقافي والاندماج والمواءمة، ومكاناً فعالاً للنشاط التجاري البحري بين آسيا وأفريقيا. وأن هذا يتضح من تصميم بنيتها، وطبقاً للمعيار السادس من كون رمزيتها في منع تجارة الرقيق، لأنها كانت واحدة من أهم ومنافذ تلك التجارة في شرق أفريقيا، وكانت القاعدة التي بدأ منها ديفيد ليفينغستون حملته(٢١). وعلى هذا أدرجت المدينة في لجنة التراث العالمي رسمياً سنة ٢٠٠٠، وهو ما نناقشة في المحور التالي.

ثالثًا- تجربة اليونسكو ومعوقات التنمية في المدينة ٢٠٠١-٢٠١٨:-

تشير النتائج الأولية حسب اول تقرير للجنة التراث العالمي في ديسمبر سنة ٢٠٠٠، إلى أن ما يقرب من ٥٠٪ من مباني الدرجة الأولى في حالة حفظ سيئة. وقد تم تحديد تدابير أولية لإخلاء المباني المعرضة لخطر الانهيار. وقدمت البعثة الاستشارية المشورة التقنية بشأن كيفية التخفيف من عوامل الانهيار. وفيما يتعلق بالتنمية، أشار تقرير حكومة تنزانيا للضغوط الكبيرة التي تعانيها نتيجة تركيز بناء مبنى مامبو مسيج الجديد خارج الممتلكات. مشيرا بأن خطة المرور الجديدة سيتم تنفيذها على

مراحل لمعالجة قضايا حركة المرور في المدينة. لهذا أنشئت هيئة جديدة لمراقبة التنمية الحضرية لتحسين آليات التصاريح وتعزيز قدرات الرقابة في الممتلكات والمنطقة العازلة. غير أن وجود تعارضات بين سلطة مدينة ستون تاون ومجلس بلدية زنجبار، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية قد أعاقت التنفيذ الفعال للخطة. وللتصدي لتلك السلطات المتداخلة، تم تشكيل مجلس للتراث ليشارك فيه جميع أصحاب المصلحة لتسهيل عملية صنع القرار. واعترفت حكومة تنزانيا بعدم كفاية الموارد والإدارة الفعالة بسبب نزاعات السلطات الإدارية. وبالتالي عبرت هيئة اليونسكو عن قلقها لحالة الممتلكات وبقائها دون معالجة وسوء مخزونات المباني. ومع ذلك قررت لجنة التراث العالمي بأن المدينة ينطبق عليها المعيار الثاني بوصفها مظهراً بارزاً للاندماج الثقافي والمواءمة. وأيضاً المعيار الثالث كمدينة تجارية شهدتْ نشاطاً بحرياً مكثفاً بين آسيا وأفريقيا، وأن هذا يتضح في الهندسة المعمارية والهيكل العمراني. وأيضاً ينطبق عليها المعيار السادس بوصفها تشكل أهمية رمزية كبيرة في قمع العبودية. وانتهت اللجنة بأن تقدم حكومة تنزانيا تقريراً إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين عن التقدم المحرز في ذلك، توضح فيه الدور التنسيقي والإشرافي في تعزيز المحافظة على المدينة، باعتبارها تحتوي على العديد من المباني الجميلة، وتعكس ثقافتها المتنوعة والمتجانسة (٢٢).

وتلقى مركز التراث العالمي معلومات في نوفمبر ٢٠٠٦ عن المشروع المقترح بتمويل من المفوضية الأوروبية بقيمة ٣١ مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل جزء من ميناء ستون تاون في ماليندي. فأبلغ بأن المشروع يتضمن خططا «لملء الفراغات بين أرصفة الميناء بعد فصلها

تماما عن المواد المرسومة من منطقة الميناء». وأشار التقرير للخطر الذي ينطوي على إعادة تأهيل الميناء المقترح، بأنه سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه في جهة البحر مع احتمال تعرض الممتلكات للتأثر. مشيراً بأن اللوائح الوطنية القائمة، نصت طوال خمسين سنة سابقة على استبدال أي مبنى بدلاً من إزالته. ذاكرًا بأنه لم يتم إجراء تقييم كامل للآثار البيئية والثقافية بشأن هذا المشروع الكبير، طالبا تأكيد صحة المعلومات من حكومة تنزانيا. فأعربت سلطة المدينة لمشروع الاتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل الميناء عن قلقها بأن المشروع «سيضر بالقيم الثقافية التي أدرجتها ستون تاون في قائمة التراث العالمي» واقترحت استعادة الميناء كما هو. الأمر الذي ظهر في التقرير الذي أرسله الخبير الذي عينه وفد المفوضية الأوروبية في دار السلام بتنزانيا لمركز التراث العالمي في ٤ يناير ٢٠٠٧، شارحاً تفاصيل التحقيقات البيئية لإعداد مشروع إعادة تأهيل الميناء. الأمر الذي جعل المفوضية الأوروبية تعد بتقديم مزيد من التفاصيل حول خطط إعادة التأهيل. فأعرب مركز التراث العالمي عن فائدة العمل مع المفوضية الأوروبية من أجل تحديد الاختصاصات لتقييم الأثر البيئي والثقافي المستقل لمشروع إعادة تأهيل الميناء، وضرورة إشراك المركز مع المفوضية مع سلطة مدينة ستون تاون لإنجاز المشروع، مراعياً صالح الملكية. وفي هذا الإطار تلقى مركز التراث وثيقة زغرب، عاصمة كرواتيا، بعنوان «استراتيجية زنجبار للنمو والحد من الفقر»، في ١٥ مارس ٢٠٠٧. تلك التي ركزت على ضمان تحقيق نمو مستدام من شأنه أنْ يخفض من فقر الدخل لغالبية الزنجباريين، ويعزز من عملية الحفاظ على مواقع التراث الثقافي في مدينة ستون ومناطق الجذب السياحي، ويحسّن

من مناطق الجذب في المواقع التاريخية الأخرى. معترفا بأن الاستغلال الفعال للتراث الطبيعي والثقافي لم يتحقق بعد، لعدم كفاية الموارد البشرية والمعدات، ولضعف استراتيجية الترويج. الأمر الذي جعل حكومة تنزانيا تقترح بذل الجهود لوضع سياسات وإطار قانوني يمكن من استعادة مدينة ستون تاون واستغلالها، ويشجع السياحة الإيكولوجية من خلال الأنشطة الثقافية والمواقع التاريخية [٢٣]..

وأبدت لجنة التراث العالمي قلقها حول الأثر المحتمل لمشروع إنشاء الميناء من قبل المفوضية الأوروبية، ودعتْ حكومة تنزانيا إلى تقديم تفاصيل عن مشروع تنمية ميناء مالينـدي المقترح ومبرراته، والتعاون مع المجلس الدول والمناطق الساحلية ومركز التراث العالمي، لتنظيم دراسة مستقلة لتقييم الأثر البيئي والثقافي قبل الموافقة على المشروع المقترح. ودعا المدير العام لليونسكو إلى إجراء مناقشات مع البنك الدولي واللجنة الأوروبية والهيئات ذات الصلة، حول ضرورة وضع مشاريع في مواقع التراث العالمي بالتشاور مع مركز التراث نفسه. وطالبت تنزانيا بأن تدعو بعثة رصد تفاعلية مشتركة عن طريق المركز العالمي للتراث العالمي والمركز الدولي للبحوث الزراعية الدولية، لتقييم حالة حفظ الممتلكات والعوامل المؤثرة على القيمة العالمية الاستثنائية للمدينة، وملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الميناء وتقييم آثاره. وطالبت حكومة تنزانيا أيضاً بأن تقدم البعثة تقريراً مرحلياً لمركز التراث العالمي حول تنفيذ التوصيات المطلوبة بحلول ١ فبراير ٢٠٠٨، كي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين عام ٢٠٠٨ [٢٤]. بعدها راحت في ٢٠٠٨ تلخص العوامل المؤثرة في الممتلكات، ولاسيما ملاحظة الموارد المالية والبشرية

والإسكان والسياحة والترفيه والإطار القانوني المنظم للبنية التحتية للنقل البحري والضغوط البيئية [٢٥].

وقد أجرت بعثة الرصد التفاعلية المشتركة مع المركز العالمي للتراث في المدة من ٥ إلى ٩ مايو ٢٠٠٨، بناء على دعوة من حكومة تنزانيا وطلب من لجنة التراث العالمي في دورتها الحادية والثلاثين لسنة ٢٠٠٧، مناقشة حالة حفظ الممتلكات والعوامل التي تؤثر في القيمة العالمية المتميزة للمدينة، والتقدم المحرز في تنفيذ تقييم أثر مشروع تنمية الميناء. ولم يتح تقرير تنزانيا إلّا لخبراء البعثة لدى وصولهم لممتلكات التراث العالمي. ذلك التقرير الذي قدم لنا معلومات تفصيلية حول الأساس المنطقي لمشروع الميناء وخطوات تنفيذه منذ بدئه عام ٢٠٠٤، وأوجزها في سبعة: أولها، أنه تم التخطيط للمشروع الممول من قبل المفوضية الأوروبية لتصحيح فشل محاولة المدة من ١٩٨٩-١٩٩١، لتمديد رصيف الميناء المنجز في الفترة الاستعمارية البريطانية عام ١٩٢٧. ثانيها، أن إعادة تأهيل ميناء ماليندي في فبراير ٢٠٠٤، أشار لخيارين بالبناء عبر الألواح الخرسانية، أو بناء جدار عمودي بتكلفة أقل من خيار الألواح، رغم تأثيره السلبي على البيئة البحرية. لهذا اختارت حكومة زنجبار خيار الألواح الخرسانية. ثالثها، قبل البدء في المشروع، أشارت دراسة المتعاقد بأن تكلفة هذا الخيار ستزيد من ١٦ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار. رابعها، استنادا لدراسة هيدرولوجية ودراسة مستوى المياه أجرتها المفوضية الأوروبية في ٦ سبتمبر من نفس السنة، أن خيار الجدار سيكون له تأثير بيئي. وأبلغت اللجنة الأوروبية تنزانيا بأنها ستمضي في خيار الجدار. خامسها، وافقت هيئة الميناء على هذا الاقتراح رسمياً في نوفمبر ٢٠٠٦،

ونظراً لأن العمليات المرتبطة بتحليل الخيارين قد أدت بالفعل إلى خسارة كبيرة لدخل الميناء على مدى ٩ أشهر، وفقدان الثقة لدى مستخدميه، واعتقاد هيئة الميناء بأن المفوضية الأوروبية ستسحب التمويل إذا لم يتم متابعة خيار الجدار، بيد أن هيئة الموانئ جعلت قبولها لخيار الجدار مشروطا بإجراء مسح أساسي للظروف البحرية الموجودة وآثارها، تلاه تقييم شامل للآثار البيئية، ورصد للأثر بعد خمس سنوات من الاستخدام، وبمشاركة كاملة من قبل خبراء مركز التراث العالمي. وقبلت المفوضية الأوروبية دفع ثمن المسح الأساسي، وعمل تقييم الأثر البيئي. سادسها، أدى ضعف الاتصالات بين جميع شركاء المشروع إلى المضي قدما في المشروع دون الحصول على الموافقات اللازمة، أو المتفق عليها، أو الدراسات الاستقصائية أو التقييمات البيئية القائمة. سابعها، أصرت إدارة البيئة في زنجبار، في غياب الدراسة الاستقصائية الأساسية وتقييم الأثر البيئي، على حاجتها لمراجعة الأثر البيئي لخيار الجدار، بما في ذلك البيئات الفيزيائية الإحيائية والثقافية، مع ما يصاحب ذلك من رصد ٥ سنوات، من أجل تحديد أسباب التأثيرات السلبية المحتملة، والمسؤولية عن الإجراءات العلاجية الممكنة. ثامنها، سيكتمل بناء الميناء في نوفمبر ٢٠٠٨، لكن بعد إنجاز ٦٦ ٪ من العمل، لم تجر سوى دراسة استقصائية أساسية محدودة للغاية. فضلاً عن ذلك، كشفت البعثة عن آثار إضافية تتعلق بالتحول من خيار الألواح الخرسانية إلى خيار الجدار. ناهيك عن التوسع في عمليات التجريف في الحزام الأخضر للمدينة، وهدم ما هو غير مصرح به وغير موثق لمخزنين محميين منذ ١٩٢٧، وطبقاً لأحكام قانون تراث ستون تاون لعام ١٩٩٤، ونصب التجهيزات غير المصرح بها

بطريقة أثرت سلبيا على البيئة الثقافية من حيث الشكل واللون[٢٦].

وفيما يتعلق بالمقررات التي اعتمدتها اللجنة في عام ٢٠٠٨، فقد أكدت على أهمية التقيد بالموعد النهائي الذي حددته لجنة التراث العالمي، وتأسفت لقرار حكومة تنزانيا بالمضي قدما في مشروع تنمية ميناء ماليندي، دون إجراء أي دراسة استقصائية لتقييم الأثر البيئي، وأعربت عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة على المدينة نتيجة العمل في مشروع تطوير الميناء، بفقدان مستودعين تاريخيين، عبر إنشاء مرافق ميناء جديدة غير مناسبة، ومصممة دون الحصول على موافقة مسبقة. وطلبت بأن تقوم الحكومة التنزانية بالتعاون مع مركز التراث العالمي والمجلس الدولي للبحوث البيئية، بإجراء تقييم فوري ومستقل للأثر البيئي على الموارد الثقافية والطبيعية قبل نوفمبر ٢٠٠٨. وكذا ضمان أن يشمل التقييم مشروعا للرصد مدته من ٣- ٥ سنوات لتخفيف الآثار السلبية. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها تنزانيا لتعزيز ظروف الحفظ، مقدرة التحديات التي تواجه حالة حفظ ممتلكات التراث العالمي. وطلبت منها أن تضع الصيغة النهائية لخطة الإدارة المتكاملة بمشاركة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وإنشاء منبر للإدارة المتكاملة لممتلكات التراث العالمي. وأن تضع الصيغة النهائية لاستعراض قانون التراث لعام ١٩٩٤ للحصول على قدر أكبر من الاستقلال الذاتي ولزيادة الفعالية في الحفاظ على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات على المدى الطويل. وكررت طلبها بأن تضع، بالتشاور مع مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية، مشروع بيان ذي قيمة عالمية استثنائية يشمل شروط النزاهة والأصالة، لكي تنظر فيه لجنة التراث العالمي في دورتها الثالثة والثلاثين عام ٢٠٠٩. ودعت

المدير العام لليونسكو للاتصال بالمفوضية الأوروبية لإنشاء آلية عمل تجعل جميع المشاريع التي يتم تنفيذها في ممتلكات التراث العالمي، تلبي جميع المتطلبات التي وضعتها لجنة التراث العالمي. وأنهت مطالبها من الحكومة التنزانية بأن تقدم تقريرا لمركز التراث العالمي بحلول ١ فبراير ٢٠١٠ عن نتائج أنشطة تقييم الأثر البيئي المضطلع بها، والتقدم المحرز في رصد مدة إعادة تأهيل الموانئ، لكي تنظر فيها لجنة التراث العالمي في دورتها الرابعة والثلاثين في عام ٢٠١٠ (٢٧).

ويشير تقرير قضايا الحفظ المقدم من الحكومة التنزانية للجنة التراث العالمي في ١ أبريل ٢٠١٠، إلى وجود تقدم ايجابي في وضع الخطط والأطر القانونية لإدارة مدينة ستون تاون. وكجزء من مبادرة سويدية للمساعدة الإنمائية الدولية، تم وضع خطة لإدارة التراث في عملية تشاركية. حيث تم تقديم الوثيقة النهائية لهيئة حفظ وتنمية ستون تاون (ستدا). بمقترح خطة إدارة التراث وضعت استراتيجيات متكاملة للسيطرة على استخدامات الأراضي والمساحات المفتوحة وخططت لحركة المرور وإدارة الزوار والسائحين. مشيرة بغياب الوعي العام بقيم التراث، وأنه يسهم في التآكل التدريجي للبلدة التاريخية. وأفادت التقارير بأن عملية إعداد خطة إدارة التراث قد مكنت أصحاب المصلحة، معترفة بوجود تحديات كبيرة أمام إدارة المدينة وحفظ تراثها بخصوص العمل مع مجلس بلدية زنجبار. وكمبادرة موازية، أفادت بأن الوكالة السويدية للتنمية الدولية ساعدت مع مركز التوثيق، في تحسين القدرات في مجال الموارد البشرية والمعدات، ليكون وحدة للبحث والتنسيق، وقاعدة بيانات لنظم المعلومات الجغرافية. لهذا طلبت لجنة التراث العالمي، في اجتماعها الثاني والثلاثين، أن تستعرض تنزانيا

تشريعاتها لعام ١٩٩٤، الأمر الذي قامت على أثره الوكالة السويدية بتقديم مبادرة مهمتها تمكين الهيئة، وتصميم إطار لإشراك أصحاب المصلحة في قضايا التنمية. وقد أقر مجلس النواب قانون ستدا في ٢٥ مارس ٢٠١٠، واعترفت الحكومة التنزانية بالصعوبات التي تواجهها التنمية السياحية السريعة، والأعداد المتزايدة من المركبات، والتدهور المادي لنسيج البناء. وأكمل مركز الدراسات التراثية التابع لجامعة مينيسوتا، وبالتنسيق مع مركز تنمية التراث الثقافي والتكنولوجي ومركز التراث العالمي، وفي إطار صناديق اليونسكو واليونيسيف، جرد الأماكن العامة في زنجبار في يناير ٢٠١٠. وذلك بإسهامات طلاب جامعة تنزانيا وموظفي الخدمة المدنية. وفي هذا الإطار أفادت الحكومة التنزانية بقيامها بتوثيق بقية المستودعات التاريخية المتبقية في منطقة الميناء لضمان عدم هدمها أو تغييرها دون موافقتها. مقرة بأنه جرى التخطيط لحركة المرور في الشوارع ذات الاتجاه الواحد، فضلا عن تخطيط الأماكن وقوف السيارات، والاهتمام بتوفير مساحات وافرة للأطفال. بل ظهر مشروع حديقة فورودهاني بدعم من جمعية آغاخان للثقافة. لكن أهم ما لاحظه مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية أن تقرير تنزانيا لعام ٢٠١٠ عكس المطالب التي قدمت لها في عام ٢٠٠٨ بخصوص الميناء ومشكلات تطويره، لكنها ركزت على طلب المساعدة المالية والتقنية للتدريب والتحليل والتخطيط.، والحاحها على عمل تسجيل للمستودعات. مشيرة بانجاز مشروع الميناء دون تقييم الأثر البيئي المطلوب، أو حتى رصد الآثار السلبية المحتملة للمشروع، على النحو الذي حددته البعثة المشتركة بين اليونسكو واللجنة الاقتصادية الأوروبية. وفي تقريرها عن حالة الحفاظ في أبريل ٢٠١٠، أعربت ستدا، عن أسفها

لعدم تمكنها من إكمال عملية تقييم الأثر البيئي المستقل قبل الموعد الذي طلبته لجنة التراث العالمي. لكنها تواصلت مع بعض المبادرات في رصد أثر المشروع»، دون التعرض لأي تفاصيل تخص هذا الرصد [٢٨].»

وفيما يتعلق بالمقررات التي اعتمدتها اللجنة لعام ٢٠١٠ اعربت عن بالغ قلقها إزاء تنفيذ مشروع ميناء ماليندي دون إجراء أي تقييم للأثر البيئي، داعية تنزانيا لاستعجال مشروع الرصد لمدة ٥ سنوات، وأن تقدم تقرير لمركز التراث العالمي قبل ١ ديسمبر ٢٠١٠ بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع مخطط الجهة البحرية، ووقف العمل في الجدار الأمامي للبحر. مرحبة بالتقدم المحرز في وضع تشريعات للحماية، وإعداد خطة لإدارة التراث ومواجهة حركة المرور والسياحة، مشيرة على تنزانيا بأن تطلب من مركز التراث العالمي إيفاد بعثة رصد تفاعلية مشتركة، وتقديم تقرير للمركز بحلول ١ فبراير ٢٠١١ عن التقدم المحرز في المطالب السابقة كي تنظرها لجنة التراث العالمي في دورتها الخامسة والثلاثين عام ٢٠١١ [٢٩].»

وقدمت حكومة تنزانيا للجنة التراث العالمي تقريرها حول قضايا الحفظ وصون الممتلكات في ١ فبراير ٢٠١١، بأنه خلال المدة من ٢٣ إلى ٣١ يناير ٢٠١١، جاءت بعثة للرصد التفاعلي تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بناء على طلب لجنة التراث العالمي في دورتها الرابعة والثلاثين عام ٢٠١٠. ذاكرة انتهاء العمل في الميناء، وأنه يعمل بكامل طاقته، وقالت بوجود مشاكل بسبب عدم الانتهاء من محطة الركاب، بما يتسبب في الازدحام، وهبوط الحرفية في

شاطئ شانجاني. وقد وافقت مؤسسة ميناء زنجبار على إجراء المراجعة البيئية باستخدام تقييم الأثر البيئي لتمديد جدار البحر، طالبة من مركز التراث العالمي تنفيذه. مثيرة لمشروع مراقبة منطقة الميناء المحدد بـ ٣-٥ سنوات. فأشارت البعثة بأن تقوم شركة ميناء زنجبار برصد المشروع وإصدار تقريرها الأول في مارس ٢٠١١، وهو الذي سيحدد على أساسه عدد من التقارير الأخرى ومواعيدها. ولوحظ بعض التغيرات البيئية، كالزيادة في ارتفاع الموجة، ومشروع المرحلة الثانية لواجهة البحر الأمامي. وأنه سيبدأ مشروع تجديد البنية التحتية لخدمات مياه المجاري والعواصف والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية أسفل طريق ميزينجاني عام ٢٠١١ ، وسيتم إعادة إحياء الطريق نفسه، وإنشاء منطقة للمشاة، بدعم مالي من البنك الدولي وشبكة أغاخان للتنمية. وقد قدمت البعثة الاقتراح، ولاحظت الحاجة لمواءمة مشاريع التجديد في الأماكن المفتوحة لضمان الحفاظ على الانسجام البصري مع مراعاة السمات التاريخية للممتلكات. وفيما يتعلق بنظام الإدارة والترتيبات التشريعية، أفادت تنزانيا بأنه صدر في يوليه ٢٠١٠ قانون جديد لهيئة المحافظة على ستون تاون وتنميتها (ستدا)، بهدف تحسين ظروف الممتلكات عن طريق توفير تمويل إضافي، وصلاحيات على إنفاذ اللوائح وتطبيق الجزاءات. وتم إنشاء منتدى لأصحاب المصلحة لتوسيع نطاق التشاور فيما يتعلق بالتدخلات في الممتلكات. وشددت البعثة على وجود تعاون بين المؤسسات الرئيسية، مطالبة بتحسين الاتصالات. مُقرة بمحدودية الموارد البشرية والمالية في التنفيذ الفعال والمستدام لخطة إدارة التراث. وأفادت بشان ظروف الحفظ باستمرار العمل وتنفيذ خطة إدارة التراث؛ فتم تحديد سلسلة من الأهداف

من أجل الحفاظ على المباني التاريخية وبيئتها. ولمعالجة ضغوط التنمية السياحية، وضعت خطة لإدارة حركة المرور, ولاحظت البعثة عدة عوامل تؤثر على الممتلكات، واحتاجت لرصد كاف من خلال تنفيذ برنامج نظم المعلومات الجغرافية. وشملت ضغوطا لتلبية متطلبات التنمية السياحية والفقر والظروف المعيشية لسكان المدينة، والاحتلال المفرط للمباني بسبب محدودية فرص الإسكان، والتغيرات في استخدامات الأراضي، والازدحام المروري، وإدارة النفايات. ولاحظت البعثة أيضاً استمرار تدهور النسيج التاريخي نتيجة للتدخلات المحدودة التي تمت. حيث استمرت المنشآت غير القانونية في التأثير على الوضع العام للممتلكات، وكانت في حاجة للسيطرة وفرض الأنظمة في المنطقة العازلة. مشيرة بوجوب إعادة تنظيم الجزء الشمالي من الميناء، وتطوير الأنشطة التجارية، والتدخلات في بيت العجائب وبيت تيبوتيب، وراجعت مشروعاتها قبل الموافقة عليها وتنفيذها،(٣٠).

وعرض مركز التراث العالمي تحليلاً عام ٢٠١١ رصد التقدم الذي أحرزته تنزانيا في تحسين نظام إدارة الممتلكات، ورحب بالطبيعة التشاركية لهذه الجهود. وأشار بعدم إحراز تقدم كبير في معالجة القضايا التي طال أمدها، كالحالة العامة لحفظ المباني. وأوصت لجنة التراث العالمي بالإعراب عن قلقها الشديد إزاء المقترحات الرامية لبناء مجمع فندقي ضخم على مساحة محاذية لمبنى مامبو مسييج♥، كأحد المباني الأكثر دلالة على الممتلكات. بما يشكل تهديدا خطيرا لسلامة الممتلكات وسلامتها. منتقدة عدم تقديم حكومة تنزانيا لأي معلومات عن هذا المشروع، رغم الطلبات المقدمة من مركز التراث العالمي(٣١).

وبالنسبة للمقررات التي اعتمدتها اللجنة عام ٢٠١١، فقد اعترفت بالجهود التي بذلتها حكومة تنزانيا في تنفيذ الطلبات المقدمة من لجنة التراث العالمي، وحثتها على تأمين الموارد اللازمة لتشغيل هيئة المحافظة على ستون تاون، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة في إدارة التراث، وأحاطت علما بنتائج بعثة الرصد التفاعلي في يناير ٢٠١١ وأيدت توصياتها. وأعربت عن قلقها إزاء حالة حفظ الممتلكات، وطلبت من تنزانيا القيام بعدة إجراءات: أولها، إجراء تقييم شامل للممتلكات، وتحديد التدابير ذات الأولوية للتدخل، بما في ذلك الموارد المطلوبة للتنفيذ. ثانيها، إنشاء نظام رصد فعال لمراقبة الجزاءات المفروضة على البناء غير المشروع وإنفاذه، وتقييم مدى كفاية المقترحات المتعلقة بالبناء والتنمية الجديدة، سواء في الممتلكات المسجلة أو داخل منطقتها العازلة. ثالثها، مواصلة تطوير خطة التنمية السياحية للمساهمة بفعالية في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين. وبعد مطالبتها بالإجراءات السابقة، لاحظت التزام حكومة تنزانيا بإعادة تقييم الخطط الحالية لتشييد فندق في مكان عام، وبجوار مبنى مامبو مسييج، وحثتها على مواصلة العمل مع مركز التراث العالمي والمجلس الدولي للبحوث في مجال البيئة، لتضمن بأن التطورات الجديدة، وإعادة تأهيل المبنى التاريخي، وما يرتبط به من حيز عام، لا يؤثر على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات. وطالبت حكومة تنزانيا أن تقدم لمركز التراث العالمي مواصفات الهيئات الاستشارية التقنية بشأن المشاريع المقررة المتعلقة بإعادة تنظيم الجزء الشمالي من الميناء، ومشاريع الجزء الثاني من مشروع الواجهة البحرية لبيت العجائب وتيبوتيب، وفقا للمبادئ

التوجيهية التنفيذية، للنظر فيها واستعراضها قبل اتخاذ أي التزام لتنفيذها. وطالبتها أيضاً أن تقدم تقريرا مستكملاً عن حالة حفظ الممتلكات في ١ فبراير ٢٠١٢ وتنفيذ ما طلب منها، لكي تنظر فيه لجنة التراث العالمي في دورتها السادسة والثلاثين، وملاحظة الخطر المؤكد أو المحتمل على قيمة ستون تاون الحضارية والتراثية، والنظر في إمكانية إدراج الممتلكات المعرضة للخطر في قائمة التراث العالمي (٣٢).

وفيما يتعلق بتقرير قضايا الحفظ التي قدمتها تنزانيا للجنة التراث العالمي في ١ فبراير ٢٠١٢ نجد أنها تشير بأنها استجابت لطلب لجنة التراث العالمي في دورتها الخامسة والثلاثين لعام ٢٠١١. مقرة بالتحديات التي تواجه تأمين الموارد اللازمة لتشغيل هيئة تنمية ستون في تنفيذ خطة إدارة التراث. غير أنه مع القانون الجديد رقم ٤ لعام ٢٠١٠، أمكن الحصول على تمويل إضافي من مصادر أخرى لزيادة إمكانيات تنفيذ خطة الإدارة. وأنها تقدمت في بناء القدرات جزئيا، من خلال تدريب الموظفين واستقدام الموظفين الفنيين. واهتمت بأنشطة بناء الوعي بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالحفظ والتطوير في الممتلكات. وأجرت تقييما شاملا للحالة؛ ووجدت أن ١٨ مبنى في حالة سيئة، بينما ١٠٨ مبني في حالة تدهور. واستنادا إلى النتائج التي تم الحصول عليها، وضعت مقترحات لمعالجة الظروف وطريقة جمع الأموال لحالات الطوارئ. لكنها لم تقدم تقييما أو مقترحاً للتدخل ولا اطارا زمنيا لتنفيذ مشاريع الطوارئ. وفيما يتعلق بالباعة المتجولين، التزمت تنزانيا بأنها ستتخذ إجراءات لإنفاذ القواعد والأنظمة المتعلقة بإبعادهم. أما فيما يتعلق باستخدام مواد البناء غير الملائمة، والتي تشكل خطرا على خصائص

العقار، فقد وضعت برنامجا لإنفاذ اللوائح المتعلقة باستخدام المواد التقليدية.أما بالنسبة للبناء الجديد، فقد تم رصد تنفيذ العقوبات المفروضة على البناء غير القانوني أو غير المصرح به. مشيرة بأن إنشاء الهيئة الجديدة لمراقبة التنمية الحضرية، ستضع آليات لإصدار التصاريح، وتعزز من قدرات تحسين السيطرة على الممتلكات وفي المنطقة العازلة. وفيما يتعلق بالخطة السياحية، أشار التقرير إلى جهود التخطيط السابقة التي لم تنفذ. ولم تقدم معلومات إضافية عن كيفية تحديث المبادرات السابقة من أجل وضع سياسة سياحية للممتلكات واعتمادها وتنفيذها على النحو الذي طلبته لجنة التراث العالمي. وأن خبراء استشاريون مستقلون قد قاموا بتقييم أثر مبنى مامبو مسيج على التراث، ورصدوا التأثيرات البيئية المحتملة للمشروع المقترح. وقدموا التقييم لتنزانيا في نهاية يناير ٢٠١٢، فقدمته لمركز التراث العالمي. مفيدة بأنه لم يتم الاضطلاع بأعمال إنمائية في الموقع. متطرقة لتنظيم الجزء الشمالي من الميناء، وإعادة تأهيل المبنى القديم لتقطير زيت القرنفل الذي تقوم به شركة بلو هورايزون إنفستمينتس، الأمر الذي جعل اللجنة تطلب تخفيض ارتفاع صهاريج التشيلو، وإجراء تقييم للآثار البيئية والاجتماعية. وفيما يتعلق بمشروع جدار البحر، الذي يجري إعداده منذ مطلع عام ٢٠٠٨، لوحظ بأن صندوق أغاخان للثقافة قد سحب تمويله، ولكن ظلت الرسوم قيد الإعداد. أما مشروع بيت العجائب الذي نفذ في إطار مشروع إدارة البيئة البحرية والساحلية بتمويل من البنك الدولي، فقد توقفت ستدا عن التدخلات في بيت العجائب بسبب سوء نوعية المصنفات ولعدم ملائمة المواد. وأنه ريثما يتم تقديم عينات مواد جديدة، ستصدر التصاريح. أما بالنسبة لبيت تيبوتيب، فتم اقتراح تجديده

وتطويره. لكنها لم تقدم أي إطار زمني لتنفيذ تلك المشاريع [٣٣].

وفي تحليل مركز التراث العالمي لعام ٢٠١٢ واستنتاجه من المعلومات التي قدمتها حكومة تنزانيا بشأن الجهود المبذولة لتحسين إدارة الممتلكات، أشار بأنه لم يتم وضع تدابير ذات أولوية للتدخلات، كما لم يتم إنشاء نظام رصد فعال للبناء غير القانوني، على النحو الذي طلبته اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين. وبالتالي أعربت اللجنة عن قلقها من ذلك، وأعلنت عن عدم وجود خطة سياحية لدى حكومة تنزانيا حسبما طلبتها في دورتها الرابعة والثلاثين. وفيما يتعلق بمقترحات التنمية، أشار التحليل بأن المشاريع المتعلقة بإعادة تنظيم الجزء الشمالي من الميناء، ومشاريع الجزء الثاني من مشروع الواجهة البحرية لبيت العجائب وبيت تيبوتيب، لا تتقدم حاليا. وبالنسبة لمشروع مامبو مسيج، لم يتمكن مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية، في غياب تفاصيل قياس الأثر الصحي، من تقييم ما إذا كانت الخطط المقترحة للفندق قد تؤثر على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك [٣٤].

ورصدت المقررات التي اعتمدتها اللجنة في عام ٢٠١٢ والمعلومات التي قدمتها تنزانيا عن الجهود المبذولة لتحسين حفظ الممتلكات وإدارتها. وذكرت التقييم الذي جرى بشأن تطوير مجمع الفنادق المقترح في مامبو مسييج، وأعربت عن بالغ قلقها إزاء حالة حفظ الممتلكات وعدم إحراز تقدم كبير في تلبية طلبات اللجنة. وكررت طلباتها لتنزانيا بضرورة تقديم تقييم شامل لحالة العقار وتحديد التدابير ذات الأولوية للتدخل، بما في ذلك الموارد المطلوبة للتنفيذ. وكذا طالبت بإنشاء نظام رصد فعال لمراقبة

الجزاءات المفروضة على البناء غير القانوني وتقييم المقترحات المتعلقة بالبناء والتنمية الجديدة. وطالبت بمواصلة تطوير خطة التنمية السياحية للمساهمة بفعالية في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين. وأنهت كما جرت العادة بمطالبتها بتقديم تقرير لمركز التراث العالمي للسنة التالية عن حالة الحفظ ليعرض على دورتها الثامنة والثلاثين في عام ٢٠١٤ [٣٥].

وفي تقرير آخر عن العوامل المؤثرة في تأخير تطوير المدينة، والمتكررة في التقارير السابقة، أشار إلى أنها تتمثل في ستة: أولها، ضغوط التنمية. ثانيها، الضغوط البيئية. ثالثها، الكوارث الطبيعية ونقص التأهب للمخاطر. رابعها، ضغوط الزوار والسائحين. خامسها، الافتقار إلى الموارد. سادسها، الافتقار إلى الإطار القانوني[٣٦]. وفي تقرير عن حلقات العمل التاريخية في المناطق الحضرية والأنشطة الميدانية على ساحل شرق أفريقيا عامي ٢٠١١-٢٠١٢ الصادر في ١٣ أغسطس ٢٠١٣ بأن المؤتمر العام لليونسكو اعتمد في ١٠ نوفمبر ٢٠١١ التوصية المتعلقة بالمناظر الحضرية التاريخية، بعد ست سنوات من اعتماد الجمعية العامة لستون تاون في اتفاقية التراث العالمي طبقا للقرار ٧١٥ في أكتوبر ٢٠٠٥ والذي دعا إلى توجيه الاستثمار في المدن التاريخية لتطويرها، مع احترام القيم الموروثة في هياكلها المكانية والاجتماعية. ونظم مركز التراث العالمي، بدعم مالي من الحكومة الفلمنكية، ثلاث حلقات عمل تدريبية بشأن مفهوم وتطبيق نهج المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية للسلطات المحلية في ثلاث مدن في ساحل شرق أفريقيا عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وستون تاون على رأسها، في بناء القدرات وإعداد البحوث

كمكونات رئيسية لمشروع تنميتها. فقد تم تأسيس التعاون مع الجامعات الدولية والمحلية والمعاهد التعليمية لتنفيذ أنشطة المتابعة المحددة. وكان هدف تقرير اليونسكو أن يكون مصدر إلهام وتوجيه للمهنيين والمؤسسات والحكومات المحلية للمشاركة في تنفيذ توصياتها بشأن المشهد الحضري التاريخي(٣٧).

وبشان قضايا الحفظ المقدمة إلى لجنة التراث العالمي في ٣١ يناير ٢٠١٤، ذكرت تنزانيا بأنها نفذت مطالب بعثة مركز التراث الاستشارية في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر ٢٠١٣، والمصفوفة المتفق عليها، والمبادئ التوجيهية للرسومات المنقحة لمبنى مامبو مسيج في شانجاني. وعلّقتْ الحكومة التنزانية على تقرير البعثة الاستشارية حول الفندق المقترح بجوار مبنى مامبو مسييج، وقلق اللجنة إزاء الأثر المحتمل لهذا التطور على أحد أبرز المباني التاريخية، بأنها ستأخذ ذلك في الاعتبار. وفيما يتعلق بطلب البعثة من الحكومة التنزانية بمواصلة العمل مع مركز التراث العالمي والمجلس الدولي للبحوث العلمية في مجال البيئة لضمان عدم تأثير ذلك على ستون تاون، فتم الاتفاق على مصفوفة المبادئ التوجيهية لتصميم الفندق طبقا للرسومات التي بعثتها اللجنة في نوفمبر ٢٠١٢. غير أن سجل المراسلات لمركز التراث العالمي لم يثبت ورود تلك الرسومات، وبالتالي لم ترد أي تعليقات على التصميم المنقح. وفي يونيه ٢٠١٣، عقد اجتماع ثان بين مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية والحكومة التنزانية، بما أدى إلى إيفاد بعثة استشارية إلى المنشأة في أكتوبر ٢٠١٣. فرأت تلك البعثة أن البناء الجاري لم يكن متوافقا مع المصفوفة والمبادئ التوجيهية المتفق عليها. فأوصت بوقف أعمال البناء فورا، وأوصت باتخاذ

تدابير لتخفيف ما اعتبرته آثار سلبية على قيمة ستون تاون التاريخية. وفي هذا الإطار عقد اجتماع ثالث بين مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية وممثلين من تنزانيا في ٢٢ يناير ٢٠١٤، ثم اجتماع رابع في ١٩ مارس ٢٠١٤، قدمت خلاله تنزانيا نسخاً من الرسومات المنقحة لمركز التراث العالمي في ٢٠ مارس ٢٠١٤. أما فيما يتعلق بحالة الحفظ والصيانة، فأشارت بأنه لم يحرز سوى تقدم محدود في جهود الحفظ نظراً للقيود المالية والتقنية. وشملت الإجراءات جردا للمساحات المفتوحة لتحسين التخطيط. كما أجرت دراسات حالة في تسع مناطق في ستون تاون، انتهت فيها الى أن ما يقرب من ٥٠٪ من مباني الدرجة الأولى في حالة سيئة من الحفظ. فتم تحديد تدابير أولية للتدخلات ذات الأولوية، تشمل إخلاء المباني المعرضة لخطر الانهيار. أيضاً قدمت البعثة الاستشارية المشورة التقنية بشأن كيفية التخفيف من عوامل التدهور. وفيما يتعلق بالتنمية، أشارت تنزانيا إلى أن الضغوط كبيرة، رغم جهودها في تركيز البناء الجديد خارج الممتلكات. وذكرت بأن خطة المرور الجديدة سيتم تنفيذها على مراحل لمعالجة قضايا حركة المرور. وبالنسبة لنظام الرصد والتنمية غير القانونية، فقد أنشئت هيئة جديدة لمراقبة التنمية الحضرية لتحسين آليات التصاريح وتعزيز قدرات الرقابة في الممتلكات والمنطقة العازلة. وعرض المشروع النهائي للأنظمة على مكتب المدعي العام لزنجبار لإجراء مراجعة قانونية نهائية. وبخصوص تعزيز الرقابة، فتم تشكيل منتدى لأصحاب المصلحة، وكان يشمل سكان ستون تاون ومجتمع الأعمال والشركاء الآخرين، بحيث يشاركون بنشاط في المسائل التراثية. كما تم تشكيل مجلس تراث لإشراك جميع أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة

بجميع المشاريع الإنمائية المقترحة، وتم تعيين لجنة خاصة لمشروع مامبو مسييج. وفيما يتعلق بأدوات التخطيط، فأشارت بأن خطة إدارة التراث هي أداة التخطيط الرئيسية للعقارات، ولوجود تعارضات بين سلطة مدينة ستون ومجلس بلدية زنجبار، وأن ووأنن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية قد أعاق التنفيذ الفعال للخطة. وأنه من أجل التصدي للسلطات المتداخلة، أنشئ مجلس للتراث ليشارك فيه جميع أصحاب المصلحة لتسهيل عملية صنع القرار (٣٨).

وأشار التحليل الذي عرضه مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية في عام ٢٠١٤ بأن ادراك الأهمية الثقافية العالية لمبنى مامبو مسيج وإسهامه في قيمة ستون تاون الثقافية، جعل البعثة تعرب عن أسفها الشديد لمخالفة الفندق المصفوفة والمبادئ التوجيهية التي اتفق عليها مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية وتنزانيا، وأعربت عن قلقها إزاء الارتفاع المفرط في مبنى الفندق الجديد المؤلف من ستة طوابق، أي طابقان زيادة عما ما تم الاتفاق عليه، وأن هذا سيؤثر على مباني الصف الأول المجاورة، مبنى مامبو مسييج ومسجد بوشير، ويمثل تعدياً على المناطق العامة من الشاطئ. ووجدت البعثة الاستشارية آثاراً هامة على سلامة وأصالة هذا المبنى الرمزي المتولد عن التغيرات الهيكلية، وقالت بأن إضافة جناح كبير على السطح، سيؤثر على مشروع مامبو مسييج وعلى الشكل الحضري وصورة العقار وطبيعة المدينة. لهذا طلبت لجنة التراث العالمي من تنزانيا وقف العمل الجاري، وأن تعالج بسرعة تدابير التخفيف التي أوصت بها البعثة الاستشارية. فالمبنى يخالف متطلبات خطة الإدارة، و»قياس الأثر الصحي»، وأنظمة البناء القائمة ومعايير

التصميم المتفق عليها. وقالت بأن عدم الامتثال يعكس الافتقار إلى الرقابة الإدارية والتنظيمية الكافية في الممتلكات ككل. وأن خطة الإدارة المعتمدة لم تنفذ إلّا جزئيا، وبالتالي أوصت بوضع استراتيجية وخطة عمل لها أهداف واضحة وأولوية في التدخلات لحماية كافية للممتلكات، والسيطرة على الضغوط الإنمائية الكبيرة، كمشروع مامبو مسييج. وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد بأنه نتيجة لعدم توفر الموارد الكافية، والافتقار إلى الإدارة الفعالة الناشئة عن الصراعات داخل الهيكل الإداري، وعدم تنفيذ خطة الإدارة، أجبرت الظروف الراهنة في الممتلكات لبقاء الامور دون معالجة إلى حد كبير. وأنه لم يحرز أي تقدم ملموس في الحد من تدهور مخزونات المباني، بسبب سوء الحفظ. فالافتقار إلى تنفيذ خطط الإدارة والحفظ وترتيباتها، يشكل خطرا على قيمة المدينة. لذا أوصت اللجنة بأن تقوم الحكومة التنزانية بدعوة بعثة رصد في أقرب وقت من عام ٢٠١٤ لتقييم تنفيذ تدابير التخفيف من أثر مبنى مامبو مسيج، والحالة العامة لحفظ الممتلكات(٣٩).

وتأسفت المقررات التي اعتمدتها لجنة التراث العالمي في عام ٢٠١٤ بأنه بالرغم من الحوار المكثف بين تنزانيا والهيئات الاستشارية ومركز التراث العالمي، إلّا أن الفندق الجديد قد أجرى تعديلات داخلية في مبنى مامبو مسييج مخالفة للمصفوفة والمبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التصميم المنقح؛ وبالتالي تم بناء الفندق الجديد من ستة طوابق. ناهيك عن أن التعدي على الشاطئ العام، سيكون له تأثير سلبي كبير على الشكل الحضري، وعلى صورة العقار وقيمة المدينة، لذا حثت الحكومة التنزانية على وقف العمل الجاري، وأن تقوم بتنفيذ تدابير التخفيف التي

أوصت بها البعثة الاستشارية، والتي تشمل خفض الارتفاع العام للمبنى الجديد بمقدار طابقين على وجه الاستعجال؛ وأنه إذا لم يتم تنفيذ هذه الأحكام، فسوف تدرج الممتلكات في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وفقا للفقرتين ١٧٧ و ١٧٩ من المبادئ التوجيهية التنفيذية. ورأت أنه بالنظر بأن الفندق غير ممتثل لخطة الإدارة، ولائحة تقييم الأثر على المباني، فهذا يعكس نقصاً خطيراً في الإدارة الملائمة، وفي مراقبة تطور المنشأة. خاصة وأن تنزانيا تعترف بعدم كفاية الموارد و الحوكمة الفعالة نتيجة للنزاعات داخل الهيكل الإداري، وأن خطة الإدارة المعتمدة لم تنفذ إلّا جزئياً، ولا تقوم بواجبها في صنع القرار ومراقبة التطور بفعالية. وبالتالي كررت الإعراب عن قلقها لاستمرار بقاء الظروف الحرجة الراهنة في المباني دون معالجة إلى حد كبير، ودون إحراز أي تقدم ملموس يوقف تدهور معظم مخزونات المباني، على الرغم من تكرار توصيات اللجنة لهذا الأمر في عدة دورات منذ عام ٢٠٠٧. وأن سوء حالة الحفظ، وعدم تنفيذ خطط الإدارة، قد شكلت خطورة كبيرة على القيمة الاستثنائية العالمية للمباني. الأمر الذي دعاها لأن تحث الحكومة التنزانية على دعوة بعثة رصد تفاعلية مشتركة سنة ٢٠١٤ لتقييم تنفيذ تدابير التخفيف وحالة حفظ الممتلكات، للوصول إلى قرار يتعلق بإدارجها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. ولهذا طالبتها أيضاً بأن تقدم تقريرا إلى اللجنة بحلول ١ فبراير ٢٠١٥، يتضمن موجزاً تنفيذياً من صفحة واحدة عن حالة حفظ الممتلكات وتنفيذ ما طالبت به، لكي ينظر في لجنة التراث في دورتها التاسعة والثلاثين عام ٢٠١٥ (٤٠).

وتعرض الملخص التنفيذي في يناير ٢٠١٤ لتقرير حالة الحفظ في

خمسة مواقع للتراث العالمي في تنزانيا، هي سيرينجيتي الحديقة الوطنية، نجورونجورو، ستون تاون زنجبار، وأطلال كيلوا كيسيواني وأطلال سونغو منارا. وذكر بأن الأخيرتين فقط هما الذي حدث فيهما تطور في أعمال الحفظ. إذ عبرت تنزانيا عن قلقها إزاء التأخير الذي حدث من جانب مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية للاستجابة لطلب الموافقة على الرسم المقترح لمجمع فندق مامبو مسيج. مشيرة بأنه على الرغم من التحديات المالية والفنية المختلفة، فقد سجل موقع المجمع بعض التقدم في معالجة قضايا المساحات المفتوحة، وحالة المباني، إذ تم إجراء تقييم شامل لذلك، وتم دمج النتائج في هذا التقرير. بما فيها قضايا الباعة الجائلين، وأبواب الشواية المعدنية، والازدحام المروري، وميزات الشوارع[٤١].

وحدد تقرير حالة حفظ مدينة زنجبار الحجرية الإحداثيات الجغرافية للمدينة، وأنها أدرجت في قائمة التراث العالمي سنة ٢٠٠٠. وأن التقرير أعده كل من هيئة حفظ وتنمية مدينة ستون تاون (ستدا) بإشراف السيد عيسى ماكاراني، مدير عام هيئة المدينة، وقدمته لمركز التراث العالمي في ١ فبراير ٢٠١٤، نيابة عن تنزانيا معلنين إتمام تقييم الآثار على التراث. فركزت المناقشات على التخفيف من آثار التقييم. وتلقت تنزانيا توصيات لجنة التراث العالمي، فنصحت بأن يتم تنفيذها خلال إعادة تصميم مجمع الفندق الجديد في مامبو مسيج. وقد اتخذت تنزانيا عدة مبادرات، وعرضت تدابير التخفيف التي يتعين اتباعها. مشيرة بعدة امور: أولها، عمل حلقة دراسية لجميع أصحاب المصلحة توضح الاتفاق في مجال التخفيف بينها وبين اليونسكو. ثانيها، الحد من ارتفاع الرسومات السابقة لمبنى مامبو مسيج. ثالثها، الحفاظ على مبنى مامبو مسيج التاريخي بموجب المبادئ

التوجيهية والموافقة من ستدا. رابعها، إتاحة الشاطئ للجمهور. وأتيحت في اجتماع أصحاب المصلحة، لعدد من الأشخاص الفرصة للتعبير عن شواغلهم فيما يتعلق بالتخفيف من الأثر الصحي لمشروع مامبو مسيج بأكمله. وباختصار، تركزت الشواغل الرئيسية في إمكانية الوصول إلى الشاطئ وتغيير هيكل المبنى والمساحات المفتوحة المتاخمة للمبنى. فاتخذ أصحاب المصلحة قرارات بضرورة وصول الجمهور للشاطئ، وعدم تغيير طبيعة المبنى. وعينوا لجنة خاصة لمعالجة مشكلات المجمع، تلك التي أبدت ارتياحها لعدد من التعديلات التي أجريت بعد أن رأت الرسومات المنقحة. وقد تم إرسال مجموعة الرسومات المنقحة لمركز التراث العالمي والمجلس الدولي للبحوث الزراعية في نوفمبر ٢٠١٢. وللأسف، لم تكن هناك أية تعليقات من المؤتمر العالمي للرعاية الصحية، غير أن اجتماع لجنة التراث العالمي في فينون فين، كمبوديا عام ٢٠١٣، شهد قيام اللجنة الخاصة للدولة الطرف بعرض التقدم المحرز في بناء مجمع فندق مامبو مسييج. إذ كان التشييد عند مستوى منخفض. وبعدها طلبت تنزانيا بعثة، فتلقت تقريرا عن الفندق واقتراحا بإدراج مدينة ستون تاون في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر ما لم ينظر في تصحيح تشييد المبنى المقترح الذي زاد بنائه عن المعدل المطلوب. غير أن الحكومة التنزانية ذكرت بأن هذا الوضع لم يكن ليحدث لو تم استعراض الرسومات المنقحة المقدمة في الوقت المناسب من قبل مركز التراث العالمي في الفترة من نوفمبر ٢٠١٢ إلى أكتوبر ٢٠١٣، لكنها لم تتلق أي رد من أي مصدر. وبدون تجاهل لأي ظروف أدى ذلك إلى تأخير استجابة لجنة الصليب الأحمر الدولية. لكن انتهى التقرير بأن الفرصة مازالت قائمة ليقوم كل طرف بتنفيذ ما هو

مطلوب منه (٤٢).

وفيما يتعلق بسوء ظروف البناء، قام موظفو التفتيش بمسح جميع المباني التاريخية في ستون تاون. وتم ذلك مرتين في السنة لمدة سنتين، ونفذت هذه العملية في تسع مناطق موزعة على أنحاء المدينة التاريخية على النحو التالي: ماليندي الشمالية، وماليندي الجنوبية، وكيبوندا، وفورودهاني، وشانجاني، ومكونازيني، وداراجاني، وفوجا، وفوجا الجنوبية. فقالوا بأن حالة المباني تختلف من جيدة وسليمة، إلى سيئة ومتدهورة. وجميعها أما مباني حكومية أو مجتمعية أو وقف أو ملكية خاصة. وانتهت الدراسة الاستقصائية للمباني بأن أربعين مبنى منها في ظروف سيئة، وفي حاجة حقيقية لإصلاح بسبب حالتها. وقدمت الحكومة التنزانية إنذاراً لمالكي المباني أو المستخدمين بشأن شروط المباني، وأوضحت لهم سبل الحفاظ عليها لتجنب أي خطر يحدث لحياتهم وفقدان ممتلكاتهم. وطلبت من بعض الأشخاص إخلاء المباني حفاظا على حياتهم. لكن التجربة أشارت مشكلة أخرى تتعلق بالتخريب الذي تتعرض له المباني الشاغرة. خاصة وأن جميع العناصر الخشبية الزخرفية، بما في ذلك الأبواب والنوافذ والشرفات، والمقابض النحاسية، والأشياء الزينة، قابلة للتسويق في أماكن أخرى. وبصرف النظر عن الحالة الاقتصادية لتنزانيا، نجد أن الحكومة كرست العمل الجاد للتأكد من عدم انهيار أي مبنى كما حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. إذ بلغ متوسط انهيار المباني التام من ٣-٦ مباني حينها، فسببت وفيات وإصابات وفقدان في الممتلكات. غير أن الحكومة التنزانية تمكنت من السيطرة على هذا النوع من الأضرار، من خلال توفير المعرفة وبرامج التوعية. وفيما يتعلق بالباعة الجائلين

فقد كانت ستون تاون مشغولة بالكامل من قبل الباعة المتجولين، على طول عدد الشوارع والمساحات المفتوحة، فخاضت ستدا والمجلس البلدي عددا من العمليات اجتاحت جميع البائعين غير القانونيين. وقد حظيت هذه العملية بدعم من الحكومة، ومن ثم أصبح من الأسهل تنفيذها، لكن كان من الصعب مواصلة العملية نظراً لأن بعض البائعين يعودون لنفس المناطق بعد فترة من الوقت. بل اضطرت زيادة عدد السكان، وتدفق المزيد منهم على المدينة، إلى استمرار الباعة الجائلين أكثر بكثير من ذي قبل. ونجحت تنزانيا بنحو ٧٥٪ بإبعادهم إلى مناطق السوق خارج المدينة، ومع ذلك ظلت مزدحمة بصغار التجار. وفي عام ٢٠١٤، نظمت عملية نقل الحافلات العامة من منطقة داراجاني إلى مناطق أخرى بعيدا عن مركز المدينة. وقد أظهرت هذه الخطوة ملامح التنمية في داراجاني، كما انتقل بعض الباعة لاستخدام الشواية المعدنية بدلاً من تلك التي تسببت في إخفاء الأبواب الزخرفية. وحثت الدولة المجتمع على ترك أبوابه الخشبية مفتوحة واستخدام الأبواب المعدنية، وركزت على توعية المجتمع في هذا الجانب. وأعلنت ستدا خطة المرور للجمهور منذ ٢٠١١. وقد تقرر أن يتم تنفيذها على مراحل، إذ كانت المرحلة الأولى هي استخدام طريق واحد من الجزء الجنوبي من المدينة إلى الجزء الشمالي باستخدام الطريق الغربي، لكن بعض الناس كانوا يقاومون، وغير مستعدين لاستخدام طريق واحد. فذهبت الحكومة لتوعية القلة التي تقاوم النظام، وحثت في نفس الوقت كبار المسؤولين على متابعة هذه المسألة بجدية. كذلك استجابت المدينة لاتخاذ تدابير الحفظ لحماية المباني التاريخية الهامة، وحددت مناطق التنمية داخل ستون تاون، وفق خطة زمنية مدتها ما بين ١٠– ٢٠ سنة.

وقد بين الجدول أن نسبة المباني التي تملكها الحكومة حوالي ٦٥,٣٨٪، والمجتمع ٣٠,٧٦٪، والوقف ٣,٨٤٪. أما مباني الدرجة الثانية ذات الأهمية المعمارية، فقد وضعت خطة تهدف إلى الحفاظ على المواد التقليدية والمعمارية، مقدرة بأنها حوالي ٢٣٣ مبناً سكنياً، وأنه أجرى تفتيش على ١٣٥ مبناً، منها ٧٦ مبنى في حالة سيئة و ٦٧ في حالة سليمة وجيدة. وخضعت معظم المباني التي تقع في ظروف سيئة لإصلاحات طفيفة في مجالات الاحتياجات العاجلة. كالألواح التالفة وإحلالها بالمنجروف، وكذا التسرب في المناطق الرطبة من جدران المباني التي شيدت من قبل الأحجار المرجانية. فهناك شقوق في الطوابق العليا، وأحياناً يوجد ارتفاع في الرطوبة، وصعوبة في العمل تحت الأرض لتسرب مياه البحر، وانكسار أنابيب الصرف. غير أنه تم بناء خزانات الصرف الصحي التالفة، لكن دون وجود نظام منتظم للصيانة, لهذا ظلت أساسات المباني مصدراً للمياه الكريهة الراكدة. بما مثل خطورة على الجدران وحصول تعفن، بما تسبب في خلع البلاطات. وكان هناك إصرار على استخدام ألواح آمنة، وتوفير التوعية والمشورة التقنية لتصبح المباني في حالة صالحة للسكن بشكل معقول. وقد تم بناء معظم المباني وتغطيتها بألواح حديدية مموجة في القرن ١٩. غير أن تآكل صفائح الحديد بفعل الطقس والرطوبة والأملاح، تسبب في تسرب المياه من غالبيتها، فأحدثت تعفن في أخشاب السقف، بل تدهورت لوحات السقف والنوافذ والأبواب. ولما كان غالبية المستأجرين لا يستطيعون القيام بإصلاح هذه المباني وترميمها وصيانتها، بالتالي ظلت هناك خطورة في حفظ القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات. ولتطوير التراث، تلقت تنزانيا عددا من الطلبات التي رغبت في التنمية، لكنها

اقتصرت على نصائح تتعلق بحفظ التراث دون أن تخلق فرص لمقاومة التهديد الذي يواجه القيمة الاستثنائية للمدينة، والتي أصبحت تواجه عدداً من ضغوط التنمية، بسبب نمو السكان والعولمة(٤٣).

وتجلتْ مميزات الشوارع في مجموعة من الواجهات والمقابر والأطلال والأشجار والنوافير والمداخل وأسوار الزينة والمآذن والأبراج، فكانت معظم القبور بشكل جيد، وكان حفظها وحمايتها يتم بجدية من خلال بعض الجماعات العرقية. وكان عدد قليل من الأشجار هو الذي يعرض حياة الناس للخطر. وكانت عناصر الشوارع، من نوافير ومداخل وأسواق زينة، تتمتع بحماية جيدة من جانب تنزانيا بتبنيها مبادرة الاجتماع مع أصحاب المصلحة والعناصر التي لديها دراية واهتمام بالحماية والمحافظة عليها، في إطار دعم الحكومة التنزانية. أما مشكلة قلة أعداد موظفي الحفظ من حيث الكمية والنوعية من المهندسين المعماريين والمهندسين وغيرهم من كافة المهن، فكانت هناك حاجة إلى تدابير محددة للتركيز على إعادة التأهيل الفوري قبل حدوث المزيد من التدهور. وحاجة أيضاً إلى برامج توعوية منتظمة لكافة أنواع تراث المجتمعات المحلية، وأن تركز التنمية خارج المدينة التراثية، وبالتالي كانت هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم المالي والتقني من الحكومة وشركاء التنمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، لرفع مستوى المباني إلى المستوى المطلوب. واستشعرت اليونسكو بوجوب أن تولي اهتماما خاصا لمطالب المدينة التاريخية المتنامية بما يتعارض مع قدرتها، لذا حثتْ على الاستجابة الفورية لكافة ما تطلبه تنزانيا من وثائق أو توجيهات تقنية. وأمرت بإنشاء نظام رصد فعال لمراقبة الجزاءات المفروضة على التنمية

غير المشروعة وإنفاذها، سواء في الممتلكات المسجلة أو داخل منطقتها العازلة. ولهذا جرى إنشاء هيئة جديدة لمراقبة التنمية الحضرية (أودكا) لتشكيل مدينة زنجبار بأكملها والبلدات الأخرى، كما أودعت المشروع النهائي للأنظمة في مكتب المدعي العام في زنجبار لإجراء مزيد من الإصلاحات القانونية. وهدفت الهيئة الجديدة إلى تحسين آليات التصاريح، وتعزيز القدرات من أجل تحسين السيطرة على الممتلكات والمنطقة العازلة. وقامتْ الحكومة التنزانية أيضاً بمراقبة أعمال التشييد غير القانونية، وأنشأت آليات لمراقبة الموقع ورصده. وتم تكليف هيئة المحافظة والتطوير في المدينة بإصدار تصاريح لمن يحتاج إلى بناء أو إصلاح أو استعادة أو إجراء أي تغييرات في المباني والمساحات المفتوحة. ومن خلال هذه السلطة، طلب من الشخص الذي يحتاج إلى تنفيذ أعمال بناء أو ترميم أن يطلب الحصول على تصريح من سلطة المدينة. ثم تنظر الهيئة في الطلب، وعندما تقوم بالرضا، فإنها تصدر تصريحا مصحوبا بتوجيهات تتعلق بالإنشاء والإصلاح. ومع ذلك كان إصدار التصاريح من قبل الهيئة يعد غير نهائيا. فبموجب القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٠، فإن السلطة مخولة بإجراء تفتيش مادي، من خلال الدخول في أي مبنى أو مساحة مفتوحة داخل المدينة من أجل تحديد حالة تطور المبنى ورصدها. وعلى هذا يقوم المفتشون من الهيئة بزيارة مواقع منتظمة، لتفقد الأعمال قيد التنفيذ لضمان امتثال المقاول للتوجيهات التي تقدمها الهيئة. ومع ذلك وجدت تعارضات في تنفيذ أعمال البناء أو الإصلاح مع التوجيهات المقدمة من الهيئة. وخلق هذا تحدياً أسهم في زيادة البناء غير القانوني داخل المنطقة. ونتيجة السلطات الممنوحة للهيئة الجديدة فإنها كانت ترسل إشعار بوقف

العمل تماما.أما فيما يتعلق بمنتدى أصحاب المصلحة من سكان ستون تاون، فإن مجتمع رجال الأعمال والشركاء تركزت مهمته في أن يدير مع الدولة مدينة ستون تاون إدارة جماعية للمحافظة عليها وحفظها وتطويرها. ومن خلال إشراكهم تم التحكم في البناء غير القانوني بإدراك اصحاب الاعمال لأهمية وجود موقع التراث العالمي في زنجبار، من حيث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن هذا المنتدى تم إدراجه في القانون رقم ٢٠١٠/٤، إلّا أن تنفيذه أصبح يمثل تحديا بسبب القيود المالية للحفاظ على المدينة. وفيما يتعلق بخطة إدارة التراث، فإنها تعد واحدة من بين الأدوات المفيدة لحماية القيمة الاستثنائية للمدينة. فهي لا تضمن بقاء الموقع والمباني التاريخية ضمن المشهد التاريخي الذي يمكن الوصول إليه فحسب، بل تعزز الطابع البصري للمناظر الطبيعية، وتعمل على تحسين تفسير وفهم المشهد الثقافي للزوار. وحدد برنامج قضايا موقع التراث العالمي مجموعة من الأهداف والمقترحات والإجراءات لمعالجة تلك القضايا مع ضمان حماية صفاتها البارزة. وبالتالي شكلت الخطة أداة تخطيط تكمل خطة الحفظ الاستراتيجي، وتركز على حماية الصفات التراثية للمدينة. وتهدف إلى ضمان العمل في مجال الحفظ والإصلاح والترميم بأعلى المعايير، وذلك باستخدام المواد المناسبة والتصميم والتصنيع. وفيما يتعلق بتقييم مدى كفاية الاقتراح المتعلق بالإنشاء والتطوير في الممتلكات المسجلة أو داخل المنطقة العازلة، فأوجدت بنايات جديدة. ويرجع ذلك إلى أن قدرة موظفي الهيئة منخفضة، وهناك طلب كبير على دورات الترميم القصيرة. فضلاً عن الاشتباك القائم بين السلطة ومجلس بلدية زنجبار حول إصدار التصاريح والإشراف على المباني. وتبنت زنجبار مبادرة

لمناقشة التنازع على السلطة، بهدف حل هذه العقبة. ولم يقتصر الأمر على هاتين المؤسستين، بل كانت هناك مؤسسات أخرى مخولة بموجب القوانين ذات الصلة في زنجبار لإصدار تراخيص لإنشاء المشاريع. فعلى سبيل المثال أصدرت لجنة سياحة زنجبار ترخيص لتشغيل الفنادق داخل العقار، دون التشاور مع الهيئة أو إخطارها. ولحسن الحظ، فإنهما قد اجتمعتا معا لمناقشة المسألة بعمق والتوصل إلى توافق في الآراء. وعلى هذا، فان البيئة التي يرصدها التقرير تتحرك مع الانسجام. منتهياً بقيام الحكومة التنزانية بإنشاء مجلس التراث الذي اقترحته وثيقة خطة إدارة التراث، ليشارك جميع أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار في جميع المشاريع الإنمائية الرئيسية المقدمة. ومن ثم تم التواصل الى استنتاج بشأن إنشاء نظام رصد فعال لمراقبة العقوبات المفروضة على التنمية غير المشروعة وإنفاذها، مفاده أن الأدوات المذكورة سابقا لم تكن فعالة عند تطبيقها على الممتلكات المسجلة والمنطقة العازلة، وبالتالي فإن إنشاء مجلس التراث، ومنتدى أصحاب المصلحة ضمن خطة إدارة التراث، قد جاء للحفاظ على قيمة الموقع (٤٤).

رابعًا- إشكاليات الحل ومستقبل التجربة:-

أعتقد أن التقارير السابقة لليونسكو قد شرحت لنا الكثير مما جرى بين لجنة التراث العالمي ودولة تنزانيا بشأن مدينة ستون تاون وإجراءات الحفاظ عليها والخلاف حول استجابة الحكومة التنزانية لاشتراطات اليونسكو وتوصياتها. ووصلنا في عام ٢٠١٤ إلى تحقيق بعض التقدم من جانب الطرفين. وبالتالي يعد عام ٢٠١٥ إسهاما مهما في حل المشكلات

المعضلة. ففي تقرير قضايا الحفظ المقدم من الحكومة التنزانية إلى لجنة التراث العالمي في ١ فبراير ٢٠١٥، تناولت طلبات اللجنة، حيث قامت بعثة مشتركة لرصد التراث بزيارة الممتلكات في الفترات من ٢٩ أكتوبر إلى ٣نوفمبر ٢٠١٤. وكررت تنزانيا بأنها لا تعتقد أنها اتخذت أية إجراءات تتعارض مع تقييم الأثر على التراث والمصفوفة المتفق عليها، بحيث لا يزيد سقف الارتفاع عن أربعة طوابق (٣ + الطابق الأرضي) وأن الفندق تجاوز ذلك فقط من خلال السقيفة المسموح بها. وأن جناحه الجديد لن يعلو على مبنى مامبو مسيج المجاور، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسطح الضارية التي كانت تميز مبنى مامبو مسيج التاريخي. ولهذا السبب، فإنها لم توقف أعمال البناء، لكن الحكومة التنزانية اعترفت بأن المبنى الجديد قد انتهك الشاطئ العام، وأنها ستتخذ خطوات لمعالجة هذا الوضع. معترفة بأنها تفتقر إلى الموارد الكافية والإدارة الفعالة، ولكنها ليست خطيرة على نحو ما أشارت إليه تقارير البعثات السابقة، وأنها ستتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز الإدارة. وفي هذا الإطار أشارت البعثة إلى الحوار المكثف الجاري منذ عدة سنوات بين الدولة والهيئات الاستشارية ومركز التراث العالمي، بما في ذلك المناقشات التي أنتجت المصفوفة المتفق عليها لاستخدامها كمبدأ توجيهي للتدخل في موقع بناء مامبو مسيج. لكن لسوء الطالع، أكدت البعثة أن المبنى الجديد، الذي تم بناؤه، كان ارتفاعه ستة طوابق، أي طابقان أعلى من الحد المتفق عليه، وأنه تعدي بشكل كبير على كل من الشاطئ العام والمساحة المفتوحة المجاورة، وأنه جرى الانتهاء منه بمواد غير لائقة. وقالت بأن العديد من التشطيبات الداخلية، في كل من مامبو مسييج والمبنى الجديد، غير متسقة مع البناء السواحيلي التقليدي وأهمية

مامبو مسيج كمبنى من الدرجة الأولى. ووجدت البعثة أيضاً أن الضغوط الإنمائية قد ازدادت بلا هوادة، وأن إدارتها لاتزال تشكل تحدياً خطيراً. وهو ما أدى إلى الافتقار في الاتصالات والحوار بين هيئة ستدا ومدير التراث والوكالات الحكومية الأخرى في زنجبار، مثل بلدية زنجبار وهيئة تشجيع الاستثمار في زنجبار، وعدد من المشاريع التي كان لها تأثير سلبي على القيمة العالمية الاستثنائية للمدينة، وتشمل مشروع ممر دراجاني، ومشروع نادي اليخوت المقترح، ومشروع الزيوت الصالحة للأكل، ومشروع صيد أسماك ماليندي، والتأجير التجاري لمنزل تيبو تيب. وأعربت البعثة عن قلقها أيضاً بشأن حالة حفظ مخزونات المباني، واستخدام مواد غير ملائمة في الترميم والتجديد، وتعرض المناطق المفتوحة في مدينة ستون لتهديد كبير. وأشارت بأن هيئة الرقابة على التنمية الحضرية ومجلس التراث ومنتدى أصحاب المصلحة، غير جاهز للعمل وقت زيارة البعثة، وأنه لم يتم تنفيذ خطة إدارة التراث لعام ٢٠٠٨ وقانون حفظ وتنمية المدينة الحجرية لعام ٢٠١٠، كما أثارت خطة المرور المتفق عليها لاستمرار الافتقار لمراقبة التنمية والإدارة الفعالة [٤٥].

وفيما يتعلق بتحليل مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية عام ٢٠١٥ نجد انه يشير إلى أن استمرار العمل بمشروع مامبو مسييج كان له أثر سلبي على القيمة الاستثنائية للمدينة. بإدخال مبنى جديد مجاور غير مطابق ارتفاعه ستة طوابق، وهو أعلى من المسموح به، ناهيك عن تعديه على الشاطئ العام والمساحة المفتوحة، فضلاً عن إدخال مواد غير مطابقة إلى واجهاتها، كلوحات الخشب المقلد، وأرضيات من الرخام. وأنه لم يعد من الممكن عمليا تقليل ارتفاع المبنى الجديد، لكنه أشار بأنه لا

يزال من الضروري تخفيف الضرر قدر الإمكان. مشيرا بما أشار به تقرير بعثة عام ٢٠١٤ من ضرورة نقل المجمع، وإعادة تشكيل المكان المفتوح، ونقل المولدات التي تستحوذ على جزء كبير منها، والاستعاضة عن بعض المواد غير المطابقة. قائلة بأنه وفقا للمصادر المنشورة، فإن الفندق قد فتح للعمل، بما يمثل صعوبة في تنفيذ تدابير التخفيف اللازمة. ذاكرة بأن مشروع مامبو مسييج معرض للانهيار بشكل واسع النطاق، لعدم تنفيذ خطة الإدارة لعام ٢٠٠٨ وقانون المحافظة على ستون تاون وتنميتها لعام ٢٠١٠. وأنه بدون التواصل بين الإدارة والقائمين على العمل، فإن المشاريع الإنمائية العديدة التي يجري إعدادها تنطوي على آثار سلبية كبيرة، من خلال إحداث تغييرات رئيسية في بيئة المباني. وأنه لدى الهيئة المقترحة لمراقبة التنمية ومجلس التراث ومنتدى أصحاب المصلحة، القدرة على تحسين الوضع إلى حد ما، ولكن في وقت البعثة، لم يتم إنشاء أي منها ووضعها موضع التنفيذ. كما وجب تعزيز إدارة الاتحاد الاستشاري لتنمية الاتصالات، مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تلتمس مشاريع التنمية وتعتمدها. ليكون بوسعها التدخل في قرارات التنمية التي تؤثر على القيمة الاستثنائية للمدينة. معبرة عن بعض القلق بشأن الحالة المادية لمخزون المبنى والافتقار العام إلى الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحفظ خلال عمليات الترميم والتجديد التي يقوم بها القطاع الخاص. مشيرة بأن إنجاز مشروع مامبو مسييج سيشكل خطراً مؤكداً يكفي لإدراجه في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وأنه بالنظر إلى عدد المشاريع الإنمائية الأخرى المقترحة وآثارها المحتملة، ونظراً لعدم وجود إدارة كافية وفعالة، والحالة العامة المتردية للمباني في بلدة ستون، أوصى التقرير

بأن تنظر اللجنة في إدراج الممتلكات على قائمة التراث العالمي المعرضة لخطر (٤٦).

وفيما يتعلق بالمقررات التي اعتمدتها اللجنة عام ٢٠١٥ فقد تأسفت بشدة بعدم قيام تنزانيا بوقف العمل في مشروع مامبو مسيج على النحو المطلوب، وسمحت للمقاول باستكمال المشروع دون مراعاة لتوصيات تقييم الأثر والمصفوفة المتفق عليها. فقد تم الانتهاء منه من ستة طوابق، مما كان له تأثير سلبي كبير على الشكل الحضري للمدينة. وباعتراف الدولة نفسها في تقرير الحفظ لعام ٢٠١٥ بالآثار السلبية المترتبة على التعديات الحادثة ؛ لذا حثت الدولة على اتخاذ جميع تدابير التخفيف الممكنة، على النحو المبين في تقرير البعثة لعام ٢٠١٤، لتقليل الآثار السلبية للفندق، بما في ذلك جدول زمني للتنفيذ لتقديمه لمركز التراث العالمي، مكررة اعتراف تنزانيا بالتقصير في مسؤلياتها، مطالبة بتنفيذ واجباتها باسرع وقت ممكن؛ مشيدة بخطواتها في إنشاء هيئة لمراقبة التنمية ومجلس التراث ومنتدى أصحاب المصلحة، مطالبة إياها بضمان التنفيذ الفعال لتوجيهات الهيئات الاستشارية؛ وعدم القيام بأي مشاريع إنمائية الّا بعد استعراضها وفقا لخطة الإدارة، وضرورة التعاون مع الهياكل الإدارية الجديدة المقترحة، مسترشدة باتفاقيات قياس الأثر، وفقا للفقرة ١٧٢ من المبادئ التوجيهية التنفيذية؛ والاستعجال في تنفيذ خطة المرور المتفق عليها. وأهابت بمساعدة المجتمع الدولي لتنزانيا لتحسين قدرتها الإدارية ونظمها، ودعتها لطلب المساعدة الدولية من صندوق التراث العالمي لتعزيز إدارة الممتلكات وصونها. وتأسفت أيضاً لعدم امتثال تنزانيا لجميع الطلبات التي أعربت عنها اللجنة، فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم كبير في

تنفيذ خطة الحفظ في معظم مخازن المباني، مما أدى إلى ضعف الحالة العامة لحفظ الممتلكات؛ والافتقار إلى الإدارة الفعالة، مطالبة إياها بتدابير تصحيحية، وإطاراً زمنياً لتنفيذها، لكي تنظر فيها لجنة التراث العالمي في دورتها الأربعين لعام ٢٠١٦؛ مشيرة عليها بدعوة بعثة الرصد التفاعلي لوضع تلك التدابير التصحيحية وإطارها الزمني للتنفيذ، وعرضها على لجنة التراث العالمي في دورة عام ٢٠١٦ للنظر في إمكانية إدراجها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، في حالة تأكيد الخطر المؤكد أو المحتمل على القيمة لاستثنائية للمدينة. وأن تقدم تقريرها بحلول ١ فبراير ٢٠١٦، يتضمن موجزا تنفيذيا من صفحة واحدة عن حالة حفظ الممتلكات وتنفيذ ما طلب منها، لكي تنظر فيها لجنة التراث في دورتها الأربعين في عام ٢٠١٦ (٤٧).

ومع ذلك لم تكن تجربة اليونسكو وتحدياتها الجمة في ستون تاون سيئة على طول الخط، بل كانت تنزانيا إحدى الدول التي هنأتها اليونسكو على العمل الممتاز الذي أنجزته في إعداد بيانات المدينة، وانها ستقوم بتحديث الأسماء والأحجام والمناطق العازلة، مطالبة إياها بأن تقدم الدعم لمركز التراث العالمي لترجمة البيانات إلى الانكليزية أو الفرنسية، وتحميلهما على موقعها على الشبكة الدولية للمعلومات (٤٨).

لكن المشكلة كانت في واقع التجربة داخل ستون تاون نفسها، ففي تقرير حالة الحفظ المقدم من تنزانيا للجنة التراث العالمي في١٥ مارس ٢٠١٦ استمر تأسف لجنة التراث لأن الحكومة التنزانية لم توقف العمل في مشروع مامبو مسيج على النحو المطلوب، وسمحت باستكمال

المشروع. وفي هذا الإطار أجرت تنزانيا مناقشة مطولة مع آلية الإدارة الإقليمية لعام ٢٠١٥ بشأن أفضل السبل للتخفيف من الآثار الناجمة عن المشروع. وقد تم تقديم المشورة المهنية من إدارة الشؤون الإدارية، فوافقت عليها ستدا، وقامت في ١١ مارس ٢٠١٦، بإبلاغ صاحب مامبو مسيج عن التدابير التصحيحية التي يتعين تنفيذها. متوقعة حدوث مناقشة حولها قبل منتصف مايو ٢٠١٦، مع ستدا، ووحدة مراقبة التنمية (اودكا) ومجلس إدارة ستون تاون وممثلي منتدى أصحاب المصلحة، معترفة بتعدي المبنى واختراقه لكل التوصيات . الأمر الذي جعلها تقوم في ١١ مارس ٢٠١٦ بإبلاغ المالك بضرورة الالتزام بالتدابير التصحيحية. ووعدت بتقييم التدابير المنفذة، وتلك التي لم تنفذ بعد، وفق جدول زمني، وتفعيل قوانين الحفظ، ووحدة مراقبة التنمية المنشاة في ١ أغسطس ٢٠١٥، ومجلس إدارة شركة ستدا المنشأ في ٢٦ مايو ٢٠١٥، ومنتدى أصحاب المصلحة المنشأ في ٢١ فبراير ٢٠١٦. وتنفيذ خطة المرور الموضوعة في ٨ فبراير ٢٠١٦، ومجلس التراث المنشأ في مارس ٢٠١٦، وفي هذا الإطار بدأت مراجعة خطة إدارة التراث والهيئات الإدارية وعقدت عدة جلسات لصنع القرار على المستوى الوزاري، للعمل على تنفيذ قانون ستدا لعام ٢٠١٠ (٤٩).

وأعتقد أنه بالرغم من الوعود ومعرفة حجم المشكلة التي تعانيها عملية تنمية ستون تاون إلّا أن إشكاليات الحل ظلت متكررة، وهى عدم الالتزام بتوجيهات لجنة التراث وعدم الاخذ بتوصيات تقاريرها ونصائحها، وكذا عدم الالتزام بما تشير به البعثات الزائرة، فضلاً عن عدم التوافق بين السلطات المحلية بخصوص تطوير المدينة وتنميتها. ولعل المقرر الصادر من لجنة اليونسكو عام ٢٠١٦ يثبت هذا الامر ويؤكده. حيث يشير إلى

أنه بالرغم من الخطوات التي اتخذتها تنزانيا من إنشاء هيئة مراقبة التنمية ومجلس التراث ومنتدى أصحاب المصلحة، إلّا أنها طالبتها بضمان فعالية التنفيذ. وأنه بالرغم من إنشاء دكو منذ ١ أغسطس ٢٠١٥ وأن تشكيلها يضم أعضاء من ثماني مؤسسات مختلفة، فقدت أصدرت تصاريح المباني الجديدة داخل ستون تاون، لنزول الأسماك ومرافق للسوق، بعد التشاور مع مركز اليونسكو للتراث العالمي. كما أنشئ منتدى لأصحاب المصلحة وتم تفعيله. هذا وقد تقرر مواصلة الجهود لإنشاء مجلس التراث تحت إشراف دكو حسب اجتماع ١١ مارس ٢٠١٦. معلنة بأنه سيتم توزيع المسودة النهائية لمذكرة التفاهم لإدخال آلية إدارة المخاطر. مطالبا تزانيا بعدم القيام بأي مشاريع إنمائية إلّا باستعراضها وفقا لخطة الإدارة والمبادئ التوجيهية التنفيذية؛ وأن مرافق تنزيل الأسماك والسوق هي دليل عملي على أن أي مشروع إنمائي يتم وفقاً لخطة الإدارة، ويكون بالتعاون مع الهياكل الإدارية الجديدة المقترحة، ستتم الموافقة عليه. وطالبتها أيضاً بأن تعمل على تنفيذ خطة المرور المعتمدة. وقد تمت معالجة الموضوع بشكل هرمي، من الحكومة المركزية إلى مستوى أصحاب المصلحة. وتولت اللجنة تقييم التنفيذ في ضوء تحسين العملية. وأهابت بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لتنزانيا لتحسين قدرتها الإدارية ونظمها. مقدمة لها أربعة مقترحات للتمويل: أحدهما، خطة المرور، حيث قدمتها لليونسكو في أكتوبر ٢٠١٥، الثانية وتتعلق بترميم ماليندي ومبنى الأيتام، وقدمتها للسفارة الأمريكية في دار السلام في يناير ٢٠١٦. الثالثة، يتعلق بالوثائق، وقدمته ستون تاون لجامعة أبو ظبي في ٢٣سبتمبر ٢٠١٥، والرابع يتعلق ببناء مشروع التراث وخلق فرص العمل، لتعمل فيه ستدا جنبا إلى جنب

مع منظمات أكرا غير الحكومية وجمعية التراث الإيطالي، وبدأ المشروع منذ فبراير ٢٠١٤، وانتهي في ٣١ يناير ٢٠١٧. وكانت مجالاته هو بناء قدرات الفنيين البنائيين والنجارين داخل ستون تاون، وتوعية طلاب ستون تاون ومجتمعها، وتدريب المرشدين السياحيين ومشغلي الجولات السياحية للمدينة. ومن بين المقترحات الأربعة التي تم إرسالها للتمويل، فإن جامعة أبوظبي هي الوحيدة التي أبدت اهتمامها بإبلاغ الهيئة بأنها سترسل خبيرا لهذا النشاط. ناصحة بعمل فيلم وثائقي ليقوم بجذب المزيد من التمويل لأنه سيظهر جوانب التنمية في المدينة. ومع ذلك، اتصلت ستدا ببنك استثمار تنزانيا، وتناقشا سويا بشأن بناء القدرات الإدارية ونظم الملكية. ودعت تنزانيا لطلب المساعدة الدولية من صندوق التراث العالمي لتعزيز إدارة الممتلكات وصونها. وجاءت بعثة الرصد التفاعلي في الفترة من ٢١ فبراير إلى ٢٦ فبراير ٢٠١٦، وأجرت مشاورات مع فريق إدارة المخاطر بشأن الإجراءات المطبقة على صندوق التراث العالمي وصندوق التراث الأفريقي. وتمشيًا مع الإجراءات المعمول بها، اتخذت ستدا خطوات حثيثة لتطبيقها. غير أن التقرير تاسف لعدم امتثال تنزانيا لجميع الطلبات التي أعربت عنها اللجنة سابقا (٥٠).

وعلى هذا، فإن هيكل خطة الإدارة الذي حدد بأن يتضمن نظام صنع القرار المتعلق بالعمليات الإدارية والسياحة والحفظ والكوارث والتعليم والتوعية وجمع التبرعات؛ وضع خطة منفصلة للمسائل الدينية، والتواصل مع أصحاب المصلحة، وخطة عمل تحدد المسئول عن كل إجراء (٥١)، يشى بأننا وصلنا الى عام ٢٠١٨ ومازالت المرسلات مستمرة بين الحكومة التنزانية واليونسكو حول الإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل الدولة،

واستجابات ضعيفة لا تقول بإمكانية تحقيق تقدم ملموس بشأن تنمية ستون تاون تنمية شاملة ومستدامة.

الخاتمة:-

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج:

- بينت الدراسة بأن نشأة المدينة وخطط تطويرها الأولى كانت جيدة، غير أن تبني تنزانيا لأيدولوجيا سياسية معينة، الاشتراكية، بعد ثورة ١٩٦٤، تسبب في الهجوم السكاني على المدينة، وانهيار بعض مبانيها وتدهورها. وأوضحت بأن تجربة اليونسكو في تنمية ستون تاون لم تكن هي الأولى، بل سبقتها تجارب كثيرة، لكنها كانت تفتقر للخبرة الفنية والإمكانيات المادية والبشرية. فجميع التجارب التي سبقتها قامت بها السلطات المحلية الحاكمة لزنجبار، سواء في ظل الاستعمار أو في ظل اتحادها مع تنزانيا بعد الاستقلال.

- قالت الدراسة بأن قدرات مدينة ستون تاون وإمكانياتها الثقافية والحضارية يمكنها أن تشكل رافعة اقتصادية مهمة، ليس لزنجبار فقط، بل لكل تنزانيا. خاصة وأن تفعيل آليات الاستثمار في التراث الحضاري والثقافي للمدينة، سيحفظ للأجيال القادمة حقها في الاستفادة من تلك الإمكانيات. وبينت بأن قيمة المدينة وتراثها هو الذي أهلها لأن تتبنى اليونسكو خطة تنميتها وتطويرها منذ عام ٢٠٠٠. غير أن تضارب المصالح، وتعارض السلطات الإدارية الحاكمة للمدينة، قد تسبب في تعطيل تنفيذ خطة التنمية والمحافظة على الموروث الثقافي المتفق عليها من قبل الحكومة التنزانية

واليونسكو. وكان من أهم المشكلات التي واجهت عمليات التنمية داخل المدينة هي مشكلة تمويل المشاريع وقلة الاستثمار، وضعف متابعة الحكومة التنزانية، وسوء تعامل الثقافة المجتمعية مع المواقع الاثارية فضلاً عن القصور في الجانب الاعلامي والتثقيفي والتوعوي.

– أثبتت الدراسة بأن سكان المدينة وخبراتهم الفنية لا تؤهلهم لتحمل المسؤولية في إنجاح التجربة. فكان الباعة الجائلون والمقيمون في المساكن والمستفيدون من إمكانيات المدينة، غير متعاونين مع الدولة والمنظمة الدولية لتسهيل إجراءات التنمية وعدم تعطيلها. وأن الأجهزة والمؤسسات التي كونتها حكومة زنجبار لم تكن فعالة لتنفيذ المصفوفة المتفق عليها، والتوجيهات الصادرة من اليونسكو.

– توصي الدراسة بوجوب أن تسعى حكومة زنجبار بشكل خاص، وبالتوازي مع الحكومة المركزية التنزانية، لجذب مستثمرين لهم سابق خبرة في تنمية المدن الحضارية، وتهتم أكثر ببناء القدرات الداخلية، وتعمل على زيادة الوعي بقيمة المدينة لدى الأهالي، لأنها هي البوابة الرئيسية للتخلص من البطالة المنتشرة بينهم، ومصدرًا رئيسيًا من مصادر دخلهم. وأن تأخذ ملاحظات اليونسكو بمحمل الجد، وتعمل على تنفيذها بمساعدة مستثمرين عرب وأوروبيين..

الملاحق:-

١- مدينة ستون تاون.

٢- المنطقة المستهدفة بالتنمية والتطوير

٣- خطة الحفاظ على مبانى الدرجة الأولى في المدينة.

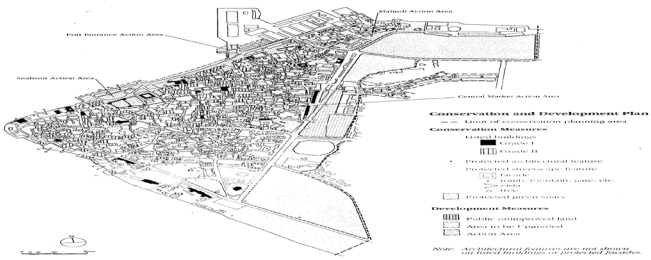

٤- **خطة المرور داخل المدينة.**

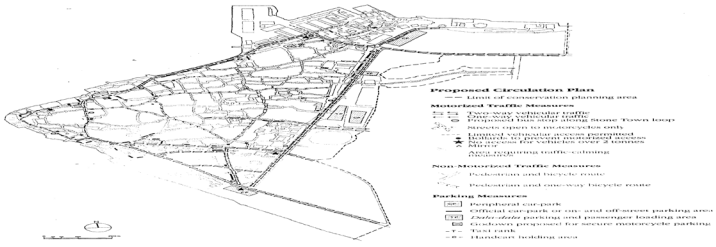

الهوامش

١) تعاون تنزانيا وزنجبار لترويج السياحة في الخليج، http://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-27-1.2927424، انظر الملحق الأول.

2 -(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C (ii)(iv), The Stone Town of Zanzibar, UNITED REPUBLIC OF TANZANIA, DECISION OF THE WORLD HERITAGE COMMITTEE, PP.3.

٣) انظر الملحق الثاني، للمزيد انظر UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C (ii)(iv), The Stone Town of Zanzibar, UNITED REPUBLIC OF TANZANIA, DECISION OF THE WORLD HERI-TAGE COMMITTEE, PP.6.

4 -(Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999, PP.159,160.

5- (Ibid.

6-(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C, Op.Cit, PP.4,5.

7 -(Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999,

PP.159,160.

8 -(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C Op.Cit, PP.6,19.

9- (Ibid..1,2.

10 -تعاون تنزانيا وزنجبار لترويج السياحة في الخليج، (http://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-27-1.2927424

11 -(Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999, PP.159,160.

12 -(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C (Op. Cit,, PP.20.

13- (Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999, PP.160.

14 -(Ibid.

15-(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000, Op.Cit,, PP.20.

16 -(Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999, PP.160,161.

17-(UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C

Op.Cit,, PP.21.

18 -(Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS-192, 18 June 1999, PP.161.

١٩) Ibid. انظر الملحق الثالث خطة تطوير المدينة

20 -(Ibid.

٢١) Ibid, P.162. انظر الملحق الثالث خطة تطوير المدينة.

UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C Op.Cit, PP.1.

23 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2007. http://whc.unesco.org/en/soc/1005

24 -(Decision : 31 COM 7B.49 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173 Rev)

25 -(Factors affecting the property in 2008,http://whc.unesco.org/en/soc/910,

26 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2008http://whc.unesco.org/en/soc/910,

27 -(Decisions adopted by the Committee in 2008,COM 7B.54 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173 rev)

http://whc.unesco.org/en/soc/910,

28 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2010, http://whc.unesco.org/en/soc/556,

29- (Decisions adopted by the Committee in 2010,34 COM 7B.54 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173rev), انظر الملحق الرابع خطة المرور.

30 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2011

31 -(Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2011,

32 -(Decisions adopted by the Committee in 2011,35 COM 7B.45,

33 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2012,

34 -(Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2012

35 -(Decisions adopted by the Committee in 2012,36 COM 7B.49,

36 -(Factors* affecting the property identified in previous reports.

37- (Report on the Historic Urban Landscape Workshops and Field

Activities on the Swahili coast in East Africa 2011-2012,Sunday, 18 August 2013 /

38 -(Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2014,On 31 January 2014,

39 -(Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2014,

40 -(Decisions adopted by the Committee in 2014,38 COM 7B.55

Stone Town of Zanzibar (, United Republic of Tanzania) (C 173rev),

-(United Republic of Tanzania, State of Conservation Reports of World Heritage Sites in the United Republic of Tanzania ,January 2014, Executive Summary .

-(United Republic of Tanzania, State of Conservation Reports of World Heritage Sites in the United Republic of Tanzania ,January 2014,C 173 Rev. PP.14-17.

-(Ibid,. PP.17-24.

-(Ibid, PP.24-27.

45- (Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2015,On 1 February 2015,

46 -(Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2015,

47 -(Decisions adopted by the Committee in 2015,39 COM 7B.45 Stone Town of Zanzibar (Tanzania, United Republic of) (C 173rev),

,

48 -(COM 8E,Adoption of Retrospective Statements of Outstanding Universal Value, http://whc.unesco.org/en/soc/3264,

-(Report of the State of Conservation of Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) C 173 Rev, State of Conservation in the Response From State party to the World Heritage Committee, pp.1-4.

- (Ibid,pp.4-10.

-(Ibid.13,14.

المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق المنشورة العربية:

– الشيخ عبدالله بن صالح الفارسي:– البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط٢، سلسلة تراثنا، العدد الثالث ، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان.

ثانيا– الوثائق الأجنبية:

– UNESCO Region:AFRICA,173Rev, 2 December 2000,C (ii)(iv), The Stone Town of Zanzibar, UNITED REPUBLIC OF TANZANIA, DECISION OF THE WORLD HERITAGE COMMITTEE.

– Zanzibar (Tanzania)No 173rev, ICOMOS–192, 18 June 1999,

– Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2007.

– Decision : 31 COM 7B.49 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173 Rev)

–Factors affecting the property in 2008,,

–Conservation issues presented to the World Heritage Committee in2008

- Decisions adopted by the Committee in 2008,COM 7B.54 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173 rev),

-Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2010, http (29) Decisions adopted by the Committee in 2010,34 COM 7B.54 Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) (C 173rev),.

- Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2011.

- Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2011,

- Decisions adopted by the Committee in 2011,35 COM 7B.45,

-Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2012,

-Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2012

- Decisions adopted by the Committee in 2012,36 COM 7B.49,

- Factors* affecting the property identified in previous reports.

-Report on the Historic Urban Landscape Workshops and Field Activities on the Swahili coast in East Africa 2011-2012,Sunday,

18 August 2013/

-Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2014,On 31 January 2014,

-Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2014,

-Decisions adopted by the Committee in 2014,38 COM 7B.55

Stone Town of Zanzibar (, United Republic of Tanzania) (C 173rev),

- United Republic of Tanzania, State of Conservation Reports of World Heritage Sites in the United Republic of Tanzania ,January 2014, Executive Summary .

-United Republic of Tanzania, State of Conservation Reports of World Heritage Sites in the United Republic of Tanzania ,January 2014,C 173 Rev.

- Conservation issues presented to the World Heritage Committee in 2015,On 1 February 2015,

- Analysis and Conclusion by World Heritage Centre and the Advisory Bodies in 2015,

- Decisions adopted by the Committee in 2015,39 COM 7B.45 Stone Town of Zanzibar (Tanzania, United Republic of) (C 173rev),

,

- 39 COM 8E,Adoption of Retrospective Statements of Outstanding Universal Value,

-Report of the State of Conservation of Stone Town of Zanzibar (United Republic of Tanzania) C 173 Rev, State of Conservation in the Response From State party to the World Heritage Committee,

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية:

- تعاون تنزانيا وزنجبار لترويج السياحة في الخليج، http://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-27-1.2927424

- http://whc.unesco.org/en/soc/1005

- http://whc.unesco.org/en/soc/910,